AFRICAN CENTRE FOR JUSTICE AND PEACE STUDIES

أغسطس 2025

الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان

في ظل النزاع المسلح المستمر

GLOBAL INITIATIVE

RESILIENCE FUND

https://www.acjps.org

المحتويات

المقدمة

الملخص التنفيذي 01

المنهجية 02

المقدمة 05

I. **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين**

المبحث الأول: الفرق بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين 07

المبحث الثاني: الأطر القانونية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين 14

المبحث الثالث: الآليات الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي لجرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان 19

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه التصدي لظاهرة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان 21

II. **الفصل الثاني: السياق العام للإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان**

المبحث الأول: الدور الجغرافي للسودان كممر ومصدر ووجهه 25

المبحث الثاني: أثر النزاع المسلح في السودان على تنامي ظاهرتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين 27

المبحث الثالث: الانهيار المؤسسي وأثره على حماية الضحايا 30

III. **الفصل الثالث: أنماط واتجاهات الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان في ظل النزاع المسلح الحالي**

المبحث الأول: ضحايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان (روايات الضحايا والشهود) 33

المبحث ثانيا : تهريب المهاجرين (روايات الضحايا والشهود) 43

المبحث الثالث: تحليل أنماط واتجاهات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان في ظل النزاع المسلح الحالي 48

IV. **الخلاصة**

V. **التوصيات**

الملخص التنفيذي

يتناول هذا البحث ظاهرتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان في سياق النزاع المسلح الذي اندلع في أبريل 2023، وتحديدًا في ظل الانهيار المؤسسي، والتدهور الأمني، الذي أعقب النزاع، مما وفر بيئة خصبة لانتشار شبكات الجريمة المنظمة، تهدف الدراسة إلى تقديم فهم نوعي متعمق لهذه الظواهر المعقدة في ضوء التحولات السياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد، مع تحليل السياق القانوني الوطني، ومواقف الفاعلين، وأثر النزاع على واقع الضحايا، خاصة النساء والأطفال.

يستند البحث إلى منهجية نوعية اعتمدت على جمع البيانات من مقابلات فردية مع الضحايا وذويهم، واستطلاع آراء مختصين في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، إلى جانب مراجعة مكتبية للوثائق القانونية والتقارير الوطنية والدولية، وقد مكّنت هذه المنهجية من رسم صورة شاملة للظاهرة في سياقها السوداني.

يكشف البحث أن الاتجار بالبشر في السودان لم يعد ظاهرة هامشية، بل أصبح ممارسة ممنهجة تتغذى على النزاع المسلح، وتستفيد من انهيار مؤسسات الدولة وغياب الحماية القانونية والاجتماعية، وتحول السودان من مجرد نقطة عبور للهجرة غير النظامية إلى دولة مصدر ووجهة في آن واحد، خصوصًا مع تصاعد حالات النزوح الداخلي، وتنامي الفقر، وفقدان الخدمات الأساسية، وانهيار أنظمة الحماية، وانعدام الأمن، وغياب الرقابة على الحدود، مما وضع فئات واسعة من السكان، لاسيما النساء والأطفال، في أوضاع هشّة تُسهّل استغلالهم.

وقد وثق البحث من خلال القصص التي رواها الضحايا وذويهم أنماطًا متعددة للاتجار بالبشر تشمل الاستغلال الجنسي، العمل القسري، التجنيد القسري للأطفال، والزواج القسري، وانماطاً للاستغلال على طرق التهريب.

أظهرت النتائج أن هناك التباسًا واضحًا في فهم وتطبيق الفارق بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين داخل مؤسسات الدولة، ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تجريم الضحايا بدلًا من حمايتهم، ويُسهم في إفلات الجناة من العقاب، كما كشف البحث عن غياب آليات وطنية فاعلة لتحديد هوية الضحايا أو إحالتهم إلى خدمات الحماية، مما يجعل من إمكانية الإنصاف أو إعادة الإدماج أمرًا بالغ الصعوبة.

وتُظهر الافادات أن النزاع المسلح ساهم في تعزيز عمل شبكات الاتجار عبر استخدام ممرات غير رسمية للتهريب، وتواطؤ عناصر مسلحة، وتراجع أجهزة الشرطة والقضاء، ما خلق فراغًا أمنيًا خطيرًا، كما تضررت منظمات المجتمع المدني التي كانت تمثل خط الحماية الأول، نتيجة انعدام الأمن، وصعوبات الوصول، وغياب الموارد، مما أضعف قدرتها على توثيق الحالات وتقديم الدعم المناسب.

أما على الصعيد القانوني، فرغم وجود قانون مكافحة الاتجار بالبشر في السودان لسنة 2014، إلا أن تطبيقه ظل محدودًا بسبب ضعف التنسيق، وانعدام التدريب، وغياب الإرادة السياسية، إلى جانب غياب وحدات متخصصة داخل أجهزة العدالة الجنائية، وقد أدى ذلك إلى خلل في النظام العدلي يمنع ملاحقة الشبكات المتورطة، ويعيق تقديم الدعم الفعلي للضحايا.

يؤكد البحث في الختام أن ظاهرة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ليست فقط انعكاسًا مباشرًا للانهيار الأمني والمؤسسي في السودان، بل هي مؤشر على هشاشة المنظومة الاجتماعية والقانونية، وغياب العدالة، وانتشار الإفلات من العقاب، إن مكافحة هذه الظاهرة تتطلب استجابة وطنية شاملة مدعومة بإرادة سياسية قوية، ومشاركة مجتمعية فاعلة، وشراكة حقيقية مع المجتمع الدولي، لضمان الحماية الكاملة للضحايا، وإنهاء دوامة الاستغلال، واستعادة كرامة الإنسان السوداني في زمن الحرب والسلم.

المنهجية

يعتمد هذا البحث على منهج نوعي يهدف إلى استكشاف وتحليل ظاهرة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان في سياق النزاع المسلح المستمر منذ أبريل 2023، ويركّز البحث على الوقوف على أنماط الاتجار، دوافعه، وطرق تنفيذه، بالإضافة إلى فحص تأثيراته المباشرة على الضحايا ومستويات الاستجابة لمكافحة الظاهرة على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي.

تم جمع البيانات النوعية عبر أدوات رئيسية شملت:

مقابلات مع الضحايا:
تم إجراء مقابلات شخصية وعبر الإنترنت مع عدد من الضحايا الذين تعرضوا للاتجار أو التهريب أو لمحاولات استغلال أثناء النزاع بلغ عددها17 مقابلة، شملت ضحايا من ولايات متعددة داخل السودان، بالإضافة إلى لاجئين فرّوا مع عائلاتهم إلى الدول المجاورة مثل مصر، ليبيا، وتشاد. وجنوب السودان، تشكل إفادات الضحايا المصدر الأساسي للبحث بنسبة تُقدّر بـ 80% من مجمل المادة البحثية، وتُعدّ هذه الشهادات أداة جوهرية لفهم أنماط الاستغلال والطرق التي يتبعها المهربون والمتاجرون بالبشر.

مقابلات مع شهود ومختصين:
شمل البحث مقابلات مع عدد من الخبراء القانونيين والعاملين في المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى راصدين ميدانيين وشهود عيان بلغت في مجملها 6 مقابلات، وهدفت هذه المقابلات إلى استكمال صورة الظاهرة من الزاوية القانونية وتحليل السياق السياسي والاجتماعي للنزاع، وتمثل هذه الشريحة 20% من مصادر البحث.

جلسات نقاش مركزة (Focus Group Discussion):
تم تنظيم جلسة نقاش مركزة جمعت خبراء ومختصين في قضايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان، وذلك بهدف مناقشة الاتجاهات الحالية للجريمة المنظمة في ظل النزاع، وتحليل الأطر القانونية والاستجابات الوطنية والدولية.

أسلوب التحليل:
تم تحليل البيانات المستخلصة باستخدام التحليل الموضوعي (Thematic Analysis)، بهدف استخراج الأنماط المتكررة، وتصنيف أنواع الانتهاكات، وتحديد الفاعلين الرئيسيين ومناطق النشاط، وتم التحقق من مصداقية الروايات عبر مقارنتها بالمعلومات المتوفرة في التقارير الدولية والوطنية.

اعتبارات أخلاقية:
راعت منهجية البحث الاعتبارات الأخلاقية كافة، بما في ذلك الحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين بعد ان أوضحوا فهمهم لعدم حصولهم على أي تعويض مقابل مشاركتهم، بذل المركز الافريقي كل الجهود في سبيل تجنب إعادة الصدمات للناجين/ات والشهود ولضمان سلامة وخصوصية المشاركين من الضحايا والشهود تم استخدام أسماء مستعارة.

القيود:
واجه البحث عدداً من القيود التي اثرت على شمولية التغطية فبالرغم من ان البحث ركز بشكل نوعي على حالات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان في ظل النزاع المسلح الحالي الا انه لم يتمكن من تقديم تقدير شامل يوضح مدى انتشار هذه الظاهرة في جميع انحاء البلاد ويعود ذلك الى صعوبة الوصول الى عدد من الضحايا في بعض المناطق المتأثرة بالنزاع إضافة الى القيود اللوجستية التي واجهها فريق البحث , ورغم هذه التحديات سعى البحث إلى توثيق قصص الضحايا التي تم التحقق منها بشكل مباشر من خلال المقابلات مع مراعاة الضوابط الأخلاقية.

النتائج المتوقعة:
تهدف منهجية البحث الى توفير فهم واسع ودقيق لظاهرة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان في ظل النزاع الحالي التي تم تقديمها مع تقديم توصيات مستندة إلى الأدلة لتعزيز الجهود السياسية والقانونية والاجتماعية لمعالجة هذه القضايا في السودان.

النطاق الجغرافي للبحث:
غطى البحث السودان والسودانيين المتواجدين داخل السودان والدول الحدودية المجاورة (مصر-ليبيا -تشاد-جنوب السودان) الذين تمكن المركز الافريقي من الوصول إليهم عبر وسائل الاتصال المختلفة.

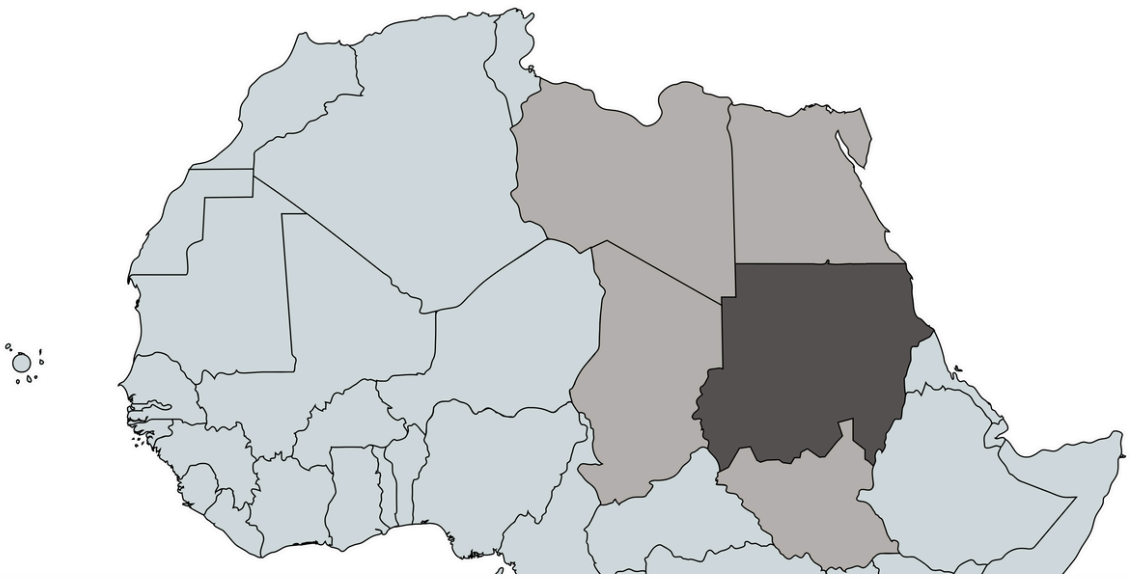

النطاق الزماني للبحث:
يغطي البحث الفترة الزمنية من 15 ابريل 2023 وحتى الآن، وتم إجراء البحث على مدار 5 أشهر من مارس 2025 حتى يوليو 2025.

أهداف عامة للبحث:
- زيادة توافر المعلومات حول ظاهرة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان.
- الدعوة إلى المساءلة عن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين أمام صانعي السياسات والقرارات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية
- رفع مستوى الوعي حول الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتأثيرهما على حقوق الإنسان في المجتمع.

أهداف محددة للبحث
- تقديم فهم متعمق للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان وأثر النزاع على تنامي هذه الظواهر.
- تسليط الضوء على أبرز أنماط واتجاهات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان في سياق النزاع المسلح.
- استعراض مستويات الاستجابة الوطنية والإقليمية والدولية للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان والتحديات التي تواجه جهود مكافحة الظاهرة.

المقدمة

شكّل الموقع الجغرافي للسودان عنصرًا مركزيًا في فهم أنماط الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين داخل البلاد، إذ يقع السودان على مفترق طرق رئيسي للهجرة المنظمة وغير المنظمة نحو الشرق الأوسط وأوروبا، وقد جعل ذلك من البلاد نقطة مصدر وعبور ووجهة لضحايا الاتجار بالبشر، خاصة في ظل ضعف البنية القانونية والمؤسسية للدولة، حتى قبل اندلاع النزاع المسلح الأخير.
منذ اندلاع الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في 15 أبريل/نيسان 2023 شهدت البلاد انهيارًا ممنهجًا في مؤسسات إنفاذ القانون، والقضاء، وآليات الحماية الاجتماعية، ما أدى إلى تفاقم خطير لمخاطر الاتجار بالبشر في مختلف أنحاء السودان، لا سيما في المناطق الحدودية مع مصر وليبيا، وأصبحت النساء، والأطفال، والأشخاص ذوو الإعاقة فريسة سهلة لشبكات الاتجار والجماعات المسلحة في ظل انعدام المسارات الآمنة والملاجئ، وغياب سُبل الانتصاف.
إلى جانب ذلك، قادت الوصمة الاجتماعية، والخوف، والحواجز الثقافية، إلى نقص حاد في التبليغ عن هذه الجرائم، خاصة تلك التي تنطوي على عنف جنسي أو استغلال جسدي, وتُظهر تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بما في ذلك مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، تصاعدًا مقلقًا في الاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي، وزواج القاصرات، والتجنيد القسري للأطفال , كما ورد في تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لعام 2024 أن السودان تراجع إلى المستوى الثالث في التصنيف العالمي لجهود مكافحة الاتجار بالبشر، بسبب فشله في استيفاء الحد الأدنى من المعايير وعدم بذل جهود كافية لمعالجة الظاهرة.
ويعكس هذا الواقع فجوة عميقة في الوعي العام بالجريمة، بما في ذلك داخل أجهزة إنفاذ القانون، التي كثيرًا ما تخلط بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والهجرة غير النظامية كما أن الضحايا الأجانب، خاصة المتجهين إلى أوروبا أو الخليج، غالبًا ما يرفضون البقاء في البلاد من أجل المحاكمات، مما يُضعف جهود الملاحقة القانونية.
يُعد هذا البحث محاولة نوعية لسد فجوة التوثيق والتحليل، عبر تسليط الضوء على أنماط واتجاهات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان في ظل النزاع المسلح بالاستناد إلى إفادات مباشرة من الضحايا، وتحليل السياق القانوني والسياسي والتحديات التي تواجه جهود الاستجابة الوطنية والدولية. ويهدف البحث الى:

- رفع مستوى الوعي حول الجريمة وأثرها على حقوق الإنسان في السودان
- توثيق الحالات والروايات الميدانية للضحايا.
- الدعوة إلى المساءلة وملاحقة الجناة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- تعزيز فهم صناع القرار والمنظمات الدولية لطبيعة الجريمة في السياق السوداني، بما يساهم في تطوير استجابات أكثر فاعلية وعدالة.

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية، يتناول كل منها محورًا أساسيًا لفهم ظاهرة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان في ظل النزاع، الفصل الأول يقدّم إطارًا مفاهيميًا وقانونيًا للتمييز بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، ويستعرض المنظومة القانونية الوطنية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك الثغرات في التطبيق والمساءلة, ويسلّط الفصل الثاني الضوء على السياق العام لتصاعد الظاهرة، ويركز على أثر النزاع المسلح، والانهيار المؤسسي، والعوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في تهيئة البيئة الملائمة لارتكاب هذه الجرائم, بينما يتناول الفصل الثالث أنماط الاتجار وتهريب المهاجرين كما تم توثيقها من خلال شهادات الضحايا والشهود والمختصين، مع تحليل الاتجاهات السائدة، والأطراف المتورطة، وتحديات الحماية والمساءلة, ويُختتم البحث بجزء مخصص لعرض النتائج العامة والتوصيات الموجهة للجهات الفاعلة في مجال الحماية وحقوق الإنسان.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لظاهرتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

المبحث الأول: الفرق بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

يُعدّ التمييز المفاهيمي بين ظاهرتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من القضايا الجوهرية التي يعتمد عليها فهم ديناميكيات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، خصوصاً في الدول التي تشهد أزمات إنسانية وصراعات مسلحة كما هو الحال في السودان, وعلى الرغم من وجود خيوط مشتركة بين الظاهرتين من حيث كونهما يقومان على استغلال حاجة الإنسان للهروب أو البحث عن وضع أفضل، إلا أن لكل منهما طبيعته القانونية والاجتماعية والإنسانية المتميزة، مما يجعل الفصل المفاهيمي بينهما ضرورياً ليس فقط لغرض الدقة االبحثية، بل أيضاً لصياغة استجابات فعالة لحماية الضحايا ومساءلة الجناة.
هذا المبحث يسعى إلى تفكيك البناء النظري لكل من الظاهرتين، وتحليل الفروقات الجوهرية من حيث النية، الوسائل، العلاقة بين الجاني والضحية، والغايات النهائية، مع تسليط الضوء على التقاطع بينهما في السياقات المعقدة، وبخاصة في السودان.

يُعرف الاتجار بالبشر بوصفه أحد أشكال الجريمة المنظمة التي تقوم على استقطاب أو نقل أو إيواء أو استقبال أشخاص، بوسائل غير مشروعة تشمل الإكراه أو التهديد أو الخداع، وذلك بغرض الاستغلال, وتُعد هذه الجريمة من أكثر الانتهاكات التي تمس الكرامة الإنسانية، نظراً لما تشتمل عليه من انتهاك صارخ لحرية الفرد وحقوقه الأساسية, يرتكز المفهوم على ثلاثة عناصر أساسية , الفعل (كالنقل أو التوظيف)، الوسيلة (كالإكراه أو الخداع)، والغاية (كالاستغلال الجنسي، العمل القسري، أو نزع الأعضاء) ولا يُشترط في حالات الأطفال وجود الوسيلة، إذ يُعتبر الاستغلال بحد ذاته كافياً لاعتباره اتجارًا.

في الدراسات المتخصصة، يُنظر إلى الاتجار بالبشر كعملية مركبة تهدف إلى تحويل الإنسان إلى سلعة، وتقوم على استغلال الضعف الاجتماعي للفرد، وتستهدف هذه الجريمة في الغالب النساء والفتيات والأطفال، خصوصاً في المجتمعات التي تعاني من النزاعات أو الفقر أو التهميش، ويؤكد تقرير صادرعن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[1] أن أكثر من 60% من ضحايا الاتجار على مستوى العالم هم من النساء والفتيات، بينما يُمثل الأطفال نحو 25%.

كما أن سلاسل الاتجار معقدة وتشمل وسطاء وسماسرة ومنفذين، وغالباً ما تكون مربوطة بشبكات محلية وإقليمية ودولية، وبهذا المعنى، فإن الاتجار بالبشر لا يقتصر على مجرد انتهاك فردي، بل يعكس نمطاً مؤسسياً للجريمة يعتمد على فساد الأنظمة أو ضعفها.

---

[1] تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC-2022

تعريف تهريب المهاجرين وتحليله المفاهيمي:

يُعدّ تهريب المهاجرين من الظواهر العالمية المعقدة التي تزايدت حدّتها في العقود الأخيرة، وبخاصة في المناطق المضطربة سياسيًا واقتصاديًا, وتُعرّف هذه الظاهرة، من حيث الجوهر المفاهيمي، على أنها عملية تنظيم عبور غير مشروع للأشخاص عبر حدود دولة أو أكثر، بغرض الدخول أو البقاء بطريقة لا تسمح بها القوانين الوطنية لتلك الدول، ويتم غالبًا ذلك بمقابل مالي يُدفع من قبل الشخص المُهرَّب للجهة التي تقوم بالتهريب, وتُعد هذه العلاقة في الغالب طوعية في بدايتها، حيث يكون للمُهرَّب دور فاعل في اختيار الرحلة والتواصل مع المُهرِب.
بحسب تقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة[2] فإن تهريب المهاجرين يتمثل في "تسهيل الدخول غير القانوني لشخص إلى دولة ليس هو من رعاياها أو لا يحمل إذنًا بالإقامة فيها، مقابل الحصول على منفعة مالية أو مادية". ويشير هذا التعريف إلى أن الجريمة المترتبة على التهريب تقع على الدولة باعتبارها الجهة المتضررة من خرق قوانينها، بينما لا يُعد الشخص المُهرَّب بالضرورة ضحية، طالما أنه كان جزءًا من العملية بإرادته.

ومن حيث التركيبة، فإن التهريب يتضمن عادةً شبكات أو أفراد ينشطون في توفير وسائل النقل أو التهريب البري أو البحري، دون أن يكون الغرض من العملية هو استغلال المُهرَّب بعد وصوله، إلا أن هذا الافتراض المثالي لا يصمد غالبًا أمام الواقع الميداني، حيث تُظهر العديد من التقارير الدولية[3] أن عمليات التهريب في كثير من الأحيان تتحوّل إلى استغلال عند فشل المُهرَّب في دفع المبلغ المتفق عليه، أو عندما يُجبر على العمل القسري أو الاستغلال الجنسي كوسيلة لتسديد ما يُعرف بـ "ديون الرحلة".

من جهة أخرى، لا يُشترط في جريمة التهريب وجود وسائل غير مشروعة مثل الخداع أو الإكراه، وهو ما يُميزها بوضوح عن الاتجار بالبشر، فالمُهرَّب يكون -في كثير من الأحيان- على علم بالمخاطر التي قد تواجهه، إلا أن غياب البدائل، أو السعي وراء فرص حياة أفضل، يدفعه إلى خوض التجربة رغم إدراكه لمخاطرها.

وتتباين أشكال التهريب حسب السياقات الجغرافية والسياسية، ففي دول القرن الإفريقي، ومنها السودان، يأخذ التهريب طابعًا معقدًا يمتد من مناطق النزاعات واللجوء كإريتريا وإثيوبيا مرورًا بشرق السودان وصولًا إلى ليبيا أو مصر، ومنها إلى البحر المتوسط باتجاه أوروبا، وتُشير التقارير إلى أن بعض العابرين يدفعون مبالغ تتراوح بين 2000 و5000 دولار أمريكي لشبكات التهريب، دون أي ضمان للوصول الآمن أو عدم التعرض لسوء المعاملة.

ورغم أن التهريب يُصنف قانونيًا كجريمة ضد الدولة، إلا أن ضحاياه -خاصة النساء والأطفال- قد يجدون أنفسهم في أوضاع هشّة تُقارب أو تتقاطع مع أوضاع الاتجار، وهو ما يُعقّد من مهمة التكييف القانوني. إذ أن الكثير من المُهرَّبين يتعرضون أثناء الرحلة أو بعدها للاستغلال، مما يُحول العلاقة من "تعاون طوعي" إلى علاقة غير متكافئة قائمة على الاستغلال والإذلال والإكراه.

---

[2] تقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة IOM-2022
[3] تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC-2022

وتشير منظمة الهجرة الدولية (IOM) في تقريرها الصادر لعام 2020 إلى أن 58% من المهاجرين الذين تم تهريبهم في إفريقيا قد تعرضوا لصورة من صور الاستغلال بعد عبورهم للحدود، سواء كان ذلك بالعمل الجبري أو الابتزاز أو العنف الجسدي، وهذا ما يُدلل على أن التهريب ليس مجرد عملية نقل غير مشروع، بل مسار محفوف بالمخاطر، تتداخل فيه الجريمة الاقتصادية بالجريمة الإنسانية، ويُمكن في أية لحظة أن ينزلق إلى الاتجار الكامل بالأشخاص.

في السياق السوداني، يُعد التهريب من شرق السودان نحو ليبيا عبر الصحراء الكبرى من أكثر المسارات نشاطًا وخطورة، خاصة بالنسبة للاجئين الإريتريين الذين يدخلون السودان في وضع هشّ، ثم يُستدرجون لرحلات التهريب، ووفقًا لشهادات ميدانية موثقة في تقرير صادر من منظمة هيومان رايتس ووتش[4]، فإن العشرات من المُهرَّبين يتم احتجازهم في مخيمات صحراوية داخل ليبيا، ويُجبرون على العمل القسري أو دفع فدية لعصابات مسلحة مقابل إطلاق سراحهم.

وتبرز أيضًا مسؤولية العوامل البنيوية في تغذية الظاهرة، مثل ضعف الحماية القانونية، والفساد في المنافذ الحدودية، وغياب الرصد الفعّال، وندرة البدائل الشرعية للهجرة، وكلها عناصر تدفع الأفراد إلى المخاطرة بحياتهم عبر شبكات التهريب، دون إدراك للثمن الحقيقي الذي قد يدفعونه.

وهكذا يتضح أن تهريب المهاجرين، ورغم أنه يختلف من حيث الغاية والوسائل عن الاتجار بالبشر، إلا أنه قد يُعد بوابة مفضية إليه، خاصة في البيئات التي تغيب فيها الحماية المؤسسية، وتفتقر إلى الآليات القانونية القادرة على التمييز والاستجابة الملائمة. وهذه الحقيقة تبرز ضرورة التمييز المفاهيمي الدقيق، كخطوة أولى لفهم تعقيدات الظاهرة ووضع استجابات أكثر فعالية وواقعية.

أوجه التقاطع بين الظاهرتين:

رغم الاختلافات الجوهرية بين ظاهرتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، سواء من حيث التعريف أو النية أو العلاقة بين الضحية والجاني، إلا أن الواقع الميداني يكشف عن وجود مناطق رمادية يتقاطع فيها المفهومان بدرجة عالية من التعقيد , وهذا التقاطع لا يُعد مجرد لبس لغوي أو قانوني، بل يعكس حقيقة أن هاتين الظاهرتين تتداخلان في البيئات المتأزمة والهشة، كما هو الحال في السودان، حيث تغيب الحماية المؤسسية، وتتعدد جهات السيطرة، وتُستغل الحاجات الإنسانية والاقتصادية للأفراد بشكل ممنهج.

أحد أبرز أوجه التشابه يتمثل في أن كِلا الظاهرتين تنشآن غالبًا من ظروف الفقر، والنزوح، والحرب، وانعدام الأمان، فالضحايا في الحالتين هم في الغالب أفراد يعانون من أوضاع اقتصادية واجتماعية شديدة الهشاشة، مما يجعلهم فريسة سهلة لشبكات الاستغلال، وكثيرًا ما يبدأ التهريب بترتيب طوعي بين شخص راغب في الهجرة وشبكة من المهربين، ثم ينتهي بالاستغلال بعد الوصول، إما بسبب فشل الضحية في سداد المبالغ المالية المطلوبة، أو نتيجة لخداعة من البداية.

---

[4] تقرير صادر من منظمة هيومان رايتس ووتش - 2019

وتُشير تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[5] إلى أن نحو 35% من ضحايا الاتجار الذين تم التعرف عليهم في مناطق النزاعات المسلحة كانت بداياتهم عبر عمليات تهريب منظّمة، ثم انتهوا ضحايا للاستغلال الجنسي أو العمل الجبري أو التسول القسري، وهذا ما يُظهر أن التهريب قد يُستخدم كمدخل لجريمة الاتجار، وأن الفصل بين الظاهرتين من الناحية العملية ليس دائمًا ممكنًا، خصوصًا في الدول التي لا تملك منظومات قانونية ومؤسسية قوية.

علاوة على ذلك، فإن الشبكات الإجرامية التي تنشط في التهريب والاتجار قد تكون هي نفسها، أو ترتبط ببعضها في سلاسل معقدة من المصالح، حيث يتولى نفس الوسيط أو المهرب مهام ترتيب الرحلة، ثم تسليم الضحية إلى جهات أخرى بغرض الاستغلال، وقد يتم ذلك باتفاق مسبق، أو باستغلال حاجة الضحية حين تُصبح في بيئة لا تعرف فيها اللغة أو القانون أو ليس لديها حماية رسمية[6].

في السياق السوداني، كثيرًا ما يتم تهريب اللاجئين من إريتريا عبر ولايات كسلا والقضارف، ومن ثم يتم احتجازهم في نقاط عبور داخلية، وتُفرض عليهم فدية مالية، أو يُباعون إلى شبكات ليبية، ويشير تقرير صادر من منظمة " ريفيو رفيوج[7] الى شهادات وثقها باحثون تبين أن عمليات الخطف والاحتجاز التي تقع بعد عبور الحدود قد لا تكون جزءًا من خطة التهريب الأصلية، لكنها تحدث نتيجة هشاشة الوضع الأمني، وتحول الضحية من شريك في التهريب إلى ضحية كاملة للاتجار، دون أن تُسجّل هذه الحالات رسميًا كجرائم اتجار.

ومن أوجه التقاطع أيضًا أن الضحية في الحالتين تمر بتجربة نفسية وإنسانية مؤلمة للغاية، قوامها فقدان السيطرة، وتعرض للمهانة، وانعدام الحماية، وقد لا يُدرك كثير من الضحايا الفرق القانوني بين التهريب والاتجار، بل ينظرون إلى التجربة كلها كمسار استغلالي واحد بدأ بموافقة وانتهى بإذلال أو عنف.

هذا التداخل في التجربة الإنسانية يتطلب من الباحثين، والمشرعين، والفاعلين الميدانيين الحذر عند تصنيف الحالات، وضرورة بناء أدوات تحليل مرنة قادرة على تتبع التحولات في العلاقة بين الضحية والجاني، وتحليل الظروف السياقية التي تجعل من عملية التهريب غطاءً لجريمة أعمق هي الاتجار بالبشر.

كما يفرض هذا التقاطع تحديات كبيرة على الجهات التي تُعنى بالحماية، فالتدخل القانوني والإغاثي لا يجب أن يقوم على التصنيف المجرد، بل على تحليل المخاطر، وتقييم الحالة الفردية، وتقديم الحماية استباقيًا للأشخاص المعرضين للاستغلال، بغض النظر عن الطريقة التي عبروا بها الحدود أو دخلوا بها البلاد[8].

وبناءً عليه، فإن الرؤية المعاصرة للهجرة غير النظامية والجرائم العابرة للحدود تميل إلى اعتبار التهريب والاتجار ليسا مجرد جريمتين منفصلتين، بل ظاهرتين متداخلتين في الواقع العملي، ويجب معالجتهما ضمن سياسات متكاملة توازن بين تطبيق القانون واحترام حقوق الإنسان.

---

[5] تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC-2022
[6] جلسة حوار تفاعلي مركزة أعدها المركز الافريقي مع عدد من الخبراء والمختصين في قضايا الاتجار بالبشر -يونيو 2025
[7] تقرير صادر عن منظمة ريفيو رفيوج Refugee Review- 2021
[8] جلسة حوار تفاعلي مركزة أعدها المركز الافريقي مع عدد من الخبراء والمختصين في قضايا الاتجار بالبشر -يونيو 2025

العلاقة بين الجاني والضحية في كل من الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين:

تُعدّ طبيعة العلاقة بين الجاني والضحية من أهم المؤشرات التحليلية التي تساعد على التمييز بين جريمتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، فبينما تقوم جريمة التهريب على نوع من "التعاقد المؤقت" بين الطرفين، تتصف جريمة الاتجار بعلاقة غير متكافئة منذ بدايتها وحتى نهايتها، وهي علاقة تستند إلى الخداع، الإكراه، أو السيطرة القسرية، وتستمر غالبًا إلى ما بعد وقوع الجريمة، حيث يتحول الضحية إلى أداة استغلال مستمر.

في حالة تهريب المهاجرين، تبدأ العلاقة -في غالب الأحيان- بإرادة حرة من الشخص الراغب في الهجرة غير النظامية، الذي يتواصل مع المهربين بحثًا عن وسيلة للوصول إلى وجهة معينة، وغالبًا ما يكون على علم بالمخاطر، لكنه يوازن بين تلك المخاطر وظروفه الحياتية الصعبة، في هذا السياق، لا يُنظر إلى المهرب، بدايةً، كفاعل شرير بالضرورة، بل يُعامل كوسيط يقدم "خدمة خطرة" بمقابل مادي، وحتى لو شاب العلاقة نوع من الاستغلال المالي أو الإهمال، فإنها لا تتضمن السيطرة الكاملة على الضحية ولا تمتد إلى مرحلة ما بعد الوصول.

غير أن هذه العلاقة قد تتحول إلى شيء آخر كليًا في سياقات معينة، خصوصًا حين يُخفق الضحية في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المهرب، أو حين تستغل شبكات التهريب الهشاشة المتزايدة للضحية لتورطه لاحقًا في علاقات اتجار غير متكافئة، مثل العمل القسري أو الدعارة أو التسول المنظم، وهنا، تنقلب العلاقة من اتفاق طوعي إلى علاقة سيطرة واستغلال، تتداخل مع مفاهيم الاتجار بشكل كبير.

أما في حالة الاتجار بالبشر، فالعلاقة بين الجاني والضحية تُمثّل جوهر الجريمة نفسها، فالاتجار لا يقوم فقط على فعل الاستغلال، بل أيضًا على الوسائل التي تُستخدم للسيطرة على الضحية، سواء بالإكراه، التهديد، الاختطاف، الخداع، أو حتى استغلال الضعف، الضحية في هذه العلاقة غالبًا ما تكون محرومة من الإرادة، أو واقعة تحت ظروف قهرية تجعلها غير قادرة على الفكاك, الجاني في هذه العلاقة ليس مجرد وسيط، بل هو صاحب مصلحة مباشرة في استمرار استغلال الضحية، سواء كان ذلك في شبكات الدعارة، المصانع غير النظامية، المنازل، أو الحقول[9].

ويؤكد تقرير صادر من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن العلاقة في حالات الاتجار قد تبدأ من داخل الأسرة أو المجتمع المحلي، حيث يتم تجنيد الضحية أحيانًا من قبل معارف أو أقرباء، ما يُضفي بعدًا من التعقيد، أما في مراحل متقدمة، فإن السيطرة على الضحية تتخذ أشكالًا متنوعة، مثل مصادرة الوثائق، العزل الجغرافي، التهديد بفضح الضحية، أو حتى الإدمان القسري على مواد مخدرة لتسهيل السيطرة عليها[10].

---

[9] جلسة حوار تفاعلي مركزة أعدها المركز الافريقي مع عدد من الخبراء والمختصين في قضايا الاتجار بالبشر -يونيو 2025

[10] تقرير صادر من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة --UNODC 2022

ومن الأمثلة الصارخة التي تُظهر تعقيد العلاقة بين الجاني والضحية في الاتجار، ما كشفته تقارير «هيومن رايتس ووتش» و«منظمة الهجرة الدولية» عن شبكات تستهدف النساء السودانيات في ليبيا بعد تهريبهن، حيث يتم احتجازهن وتزويجهن قسرًا أو إجبارهن على ممارسة الجنس مقابل الطعام أو الحماية، وهذه العلاقة لا تقتصر على بُعد مادي فقط، بل تشمل الإذلال الجسدي والنفسي، وهو ما يُحوّل الضحية إلى "سلعة بشرية" فاقدة للهوية والحق في اتخاذ القرار.
في السياق السوداني، وخاصة في المناطق الحدودية والمخيمات، قد يتغير شكل العلاقة بين الضحية والجاني بشكل متسارع، فالكثير من الضحايا يبدؤون رحلتهم باعتبار المهرب شخصًا موثوقًا، وربما حتى من أبناء منطقتهم، إلا أن الديناميات الاقتصادية وشبكات الجريمة المنظمة التي تُغري المهربين بتحقيق أرباح سريعة تدفعهم إلى "بيع" المهرَّبين لشبكات استغلال بعد العبور، مما يُحوّل الضحية من مهاجر غير شرعي إلى سلعة تُنقل وتُباع وتُستغل.
كل هذه المؤشرات تبيّن أن العلاقة بين الضحية والجاني ليست فقط محددًا في تصنيف الجريمة، بل عنصرًا حاسمًا في فهم طبيعة الخطر الذي يواجهه الضحايا، وضرورة تدخل المؤسسات الدولية والمحلية استباقيًا، خصوصًا في الدول المتأثرة بالنزاعات والتي تفتقر لنظام عدالة فعال.

الخصوصية السودانية في التمييز بين الظاهرتين:

تُعدّ الخصوصية السودانية في التمييز بين ظاهرتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من أكثر القضايا إلحاحًا في السياقين القانوني والإنساني، خاصة في ظل النزاع المسلح الذي يشهده السودان منذ أبريل 2023، وما سبقه من هشاشة مؤسسية وتهديدات متعددة لسيادة القانون، فالواقع السوداني لا يسمح دائمًا بفصل واضح بين الجريمتين، بل يعكس بيئة معقدة تتشابك فيها العوامل البنيوية والجغرافية والسياسية التي تُنتج صورًا هجينة من الجريمة المنظمة، تُضفي غموضًا شديدًا على الحدود المفاهيمية بين التهريب والاتجار.

أول: ما يلفت النظر في السودان هو الطابع الجغرافي الحدودي المعقد، حيث يشترك البلد بحدود واسعة ومفتوحة مع سبع دول، بعضها يشهد نزاعات مزمنة كجنوب السودان وليبيا، وبعضها الآخر يُعد مصدرًا أساسيًا للهجرة كإريتريا وإثيوبيا وتشاد, هذا الموقع جعل من السودان ممرًا تقليديًا لعبور المهاجرين وطالبي اللجوء، وسهّل عمل شبكات التهريب التي تنشط في ولايات مثل كسلا والقضارف والنيل الأزرق ودارفور ,في هذه البيئات، قد تبدأ رحلة الشخص بنيّة "العبور غير المشروع"، لكنه سرعان ما يقع في شباك شبكات الاستغلال، خصوصًا حين تتوافر لدى هذه الشبكات الحماية أو التساهل من بعض الجهات المحلية المسلحة[11].

وتُشير التقارير إلى أن شرق السودان يُعد أحد أخطر الممرات لتهريب المهاجرين في إفريقيا، لا سيما للاجئين الإريتريين، حيث ترتبط شبكات التهريب هناك ارتباطًا وثيقًا بجهات داخل وخارج السودان، وتُمارس العديد من هذه الشبكات أشكالاً من الاتجار كاحتجاز الضحايا للحصول على فدية، أو تسليمهم لشبكات تستغلهم في ليبيا[12].

---

[11] جلسةحوار تفاعلي مركزة أعدها المركز الافريقي مع عدد من الخبراء والمختصين في قضايا الاتجار بالبشر -يونيو 2025
[12] تقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة IOM-2022

ثانيًا:
تتسم القوانين السودانية بضعف الصياغة التنفيذية والتمييز الميداني بين الجريمتين, فعلى الرغم من أن السودان صادق على "بروتوكول باليرمو" لمكافحة الاتجار بالأشخاص عام 2014، وتم تضمين بعض نصوصه في القانون الوطني، إلا أن السلطات ما زالت تفتقر للأدوات الفنية والقانونية القادرة على التمييز الدقيق بين حالات الاتجار والتهريب, كثيرًا ما تُصنّف الحالات بناءً على العبور غير المشروع فقط، دون النظر إلى نية الجناة أو مصير الضحية، مما يؤدي إلى تجريم الضحايا بدلًا من حمايتهم، وترك المستغِلين خارج نطاق المحاسبة[13].
وتُعزز هذه الإشكالية ما يُعرف بـ " اللبس الميداني"، حيث تُحتجز الضحايا وخاصة النساء والفتيات في مراكز إيواء مع المهاجرين غير الشرعيين، دون أن تخضع قضاياهم لتحقيق جنائي خاص يتعلق بالاتجار، كما لا تتلقى كثير من الضحايا خدمات متخصصة أو دعماً قانونيًا، ويُشير تقرير لمنظمة «ريفيو رفيوج» (Refugee Review)، إلى أن الضحايا في السودان نادرًا ما يتم تصنيفهم رسميًا كضحايا اتجار، رغم توافر مؤشرات قوية على ذلك، بسبب ضعف قدرات الشرطة، وغياب الكوادر القانونية المدربة، ووجود فساد أو تواطؤ محلي في بعض المناطق[14].

ثالثًا: يلعب النزاع المسلح دورًا محوريًا في تعقيد العلاقة بين التهريب والاتجار في السياق السوداني، حيث انهارت مؤسسات الدولة في مناطق شاسعة من البلاد، وتراجعت سلطة القانون، وأصبحت الفجوات الأمنية بيئة خصبة لتمدد الشبكات الإجرامية، وأصبحت بعض عمليات التهريب تُدار من قبل جماعات مسلحة كوسيلة للتمويل الذاتي، كما تتحول بعض معسكرات النازحين إلى مواقع للتجنيد القسري أو الاستغلال الجنسي، مما يجعل الفاصل بين "الهروب" و"الاستغلال" يكاد يختفي.
في هذا السياق، تُصبح الهوية القانونية للضحية مسألة غامضة، فالفتاة التي يتم تهريبها من الفاشر إلى الحدود الليبية بحثًا عن الأمان قد تُختطف في الطريق وتُباع في سوق نخاسة عصري، دون أن تستطيع الجهات القانونية تتبع ما إذا كانت ضحية تهريب أم اتجار، وهذا ما تؤكده مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تقاريرها عن السودان، حيث تُسجّل حالات متعددة من النساء والفتيات اللائي يبدأن رحلتهن كمهاجرات غير نظاميات وينتهين كضحايا استغلال.

رابعًا: تُسهم العوامل الثقافية والاقتصادية في ترسيخ هذا الغموض، إذ يُنظر إلى التهريب أحيانًا بوصفه "حلًا مشروعًا للهروب من الفقر أو الحرب"، بينما يُغفل الجانب القانوني أو الأخلاقي المرتبط بمصير الضحية، هذا التصور الشعبي يجعل من الصعب على الضحايا أنفسهم -وعلى المجتمعات- الإبلاغ عن حالات الاتجار، أو التمييز بين المهرب والمستغِل، خصوصًا حين يكون الجاني من داخل المجتمع المحلي، أو ممن يتمتعون بحماية اجتماعية أو قبلية.
كل ما سبق يجعل من التمييز بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان ليس فقط تحديًا قانونيًا، بل أيضًا تحديًا معرفيًا وأخلاقيًا ومؤسسيًا، يتطلب استجابات متعددة المستويات تبدأ من إصلاح القوانين، وبناء قدرات المؤسسات، وتطوير أدوات الرصد، وتعزيز الثقافة الحقوقية في المجتمع، حتى لا يُترك الضحايا رهائن في المساحات الرمادية بين "الخروج الطوعي" و"الاستغلال القسري".

---

[13] المرجع السابق(11)
[14] تقرير من منظمة رفيو ريفيوج - Refugee Review-2021

المبحث الثاني: الأطر القانونية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

تُعد القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها السودان أدوات جوهرية في مواجهة جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين, ويتطلب التصدي الفعّال لهذه الجرائم وجود إطار قانوني يقدّم تعريفًا دقيقًا لها، ويجرّم كافة أشكالها، ويُرتب العقوبات الرادعة، ويوفر الحماية القانونية للضحايا, وفي السياق السوداني، ورغم التحديات السياسية والأمنية، أقرّت الدولة عددًا من التشريعات المهمة، يأتي في مقدمتها قانون مكافحة الاتجار بالبشر لسنة 2014 المعدل في سنة 2021، إلى جانب قوانين أخرى ذات صلة مثل قانون الطفل وقانون الهجرة وقانون العمل، كما التزمت الحكومة السودانية بالانضمام إلى اتفاقيات دولية ذات صلة مباشرة، منها بروتوكول باليرمو واتفاقية حقوق الطفل.

أولًا: القوانين الوطنية ذات الصلة

1. قانون مكافحة الاتجار بالبشر لسنة 2014 تعديل سنة 2021

يُعد هذا القانون الأساس التشريعي الأول في السودان المتعلق مباشرة بجريمة الاتجار بالبشر، وقد صدر استجابة لالتزامات السودان بموجب بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو).
عرف القانون الاتجار بالبشر في المادة (7) بأنه: "استدراج أو تجنيد أو نقل أو إيواء أو استقبال أشخاص، بوساطة التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أشكال الإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع، أو استغلال حالة الضعف، أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا، وذلك بغرض الاستغلال، ويشمل ذلك على وجه الخصوص الاستغلال الجنسي، والعمل أو الخدمة القسرية، والعبودية، ونزع الأعضاء البشرية."[15]
أما من حيث العقوبات، فقد قرر القانون في مواده (7-11) عقوبات رادعة على مرتكبي هذه الجريمة تصل الى السجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تتجاوز عشرين سنة[16]، بحسب جسامة الفعل، إلى جانب تشديد العقوبة في حالات معينة، منها إذا كانت الضحية طفلاً أو امرأة، أو إذا ارتكبت الجريمة من جماعة إجرامية منظمة، أو إذا ترتب عليها وفاة الضحية أو إصابتها بعاهة دائمة، كما نص على مصادرة الأموال أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب الجريمة.
إلى جانب التجريم والعقوبة، نص القانون على تدابير لحماية الضحايا، منها توفير المأوى، والدعم الطبي والنفسي، والمساعدة القانونية، ومنح إقامة مؤقتة للضحايا الأجانب إلى حين تسوية أوضاعهم.

---

[15] قانون مكافحة الاتجار بالبشر-2014تعديل لسنة2021 –المادة(7)
[16] المرجع السابق(15)

2. القانون الجنائي لسنة 1991 وتعديلاته

رغم أن القانون الجنائي السوداني لسنة 1991 لا يتضمن تعريفًا صريحًا ومباشرًا لجريمة الاتجار بالبشر، إلا أنه يشتمل على عدد من النصوص التي تجرّم أفعالًا تدخل ضمن صور الاتجار بالبشر أو تُعد من مكوناته الأساسية، لا سيما تلك المتعلقة بالاسترقاق، والعمل القسري، والاستغلال الجنسي، واستغلال الأطفال، فقد نصت المادة 162 على تجريم الخطف والحرمان من الحرية كما جرمَت المادة 163العمل القسري بالبشر ، وأفردت عقوبات رادعة على من يفرض على شخص أداء عمل بالإكراه أو التهديد، وهي ممارسة تُعد من أبرز صور الاتجار لغرض الاستغلال , وفيما يتعلق بالاستغلال الجنسي، فقد نص القانون في المواد من 154الى 157 على تجريم أشكال متعددة من الاستغلال الجنسي بما في ذلك الدعارة والاستغلال الجنسي للأطفال ونظَمت عقوبات مغلظة على مرتكبيها , وتُعد هذه المواد، رغم تباين أهدافها وغياب تصنيف موحد لجريمة الاتجار بالبشر وقت صدور القانون، ذات أهمية في مكافحة أشكال معينة من الاتجار بالأشخاص، وقد استُند إليها في عدد من المحاكمات المرتبطة بوقائع استغلال أو استرقاق أو استغلال جنسي, إلا أن الحاجة لتشريع خاص ومتكامل دفعت لاحقًا إلى صدور قانون مكافحة الاتجار بالبشر لسنة 2014 لتوحيد المفهوم وتجريم الجريمة بمختلف صورها وملاءمتها مع الالتزامات الدولية.
وفي تطور تشريعي لاحق، أُدخل تعديل على القانون الجنائي السوداني في عام 2009 بإضافة الجزء الخامس تحت عنوان الجرائم ضد الإنسانية، والذي تضمّن نصوصًا تُجرّم عددًا من الأفعال التي تُشكّل في ظروف معينة صورًا من الاتجار بالبشر عندما تُرتكب ضمن هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد السكان المدنيين بما في ذلك الاستعباد الجنسي والإبعاد القسري أو النقل الجبري للسكان والعمل القسري والحمل القسري أو التعقيم القسري والاضطهاد على أساس النوع أو الدين أو العرق أو الثقافة[17].

3. قانون الجوازات والهجرة لسنة 1994وتعديلاته

يتناول هذا القانون تنظيم دخول وخروج الأجانب من السودان، ويحتوي على مواد تجرّم تهريب الأشخاص عبر الحدود، ولو لم يكن الهدف استغلالهم لاحقًا، ما يجعله أساسًا قانونيًا في مكافحة تهريب المهاجرين، وتنص مواده على تجريم تهريب الأشخاص عبر الحدود الوطنية دون إذن قانوني ومعاقبة الفاعلين بالسجن والغرامة، بحسب الظروف المصاحبة للجريمة[18]، ورغم أن القانون لم يميز صراحة بين التهريب والاتجار كما هو معمول به في بروتوكول باليرمو، إلا أن التعديل الممكن لهذا القانون يمكن أن يسهم في تحقيق المواءمة مع القانون الدولي.

---

[17] المادة 186 من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991 تعديل سنة 2009
[18] قانون الجوازات والهجرة السوداني-1994

4. قانون الطفل لسنة 2010

جاء هذا القانون متسقًا مع اتفاقية حقوق الطفل، وقد أفرد مواد لحظر استغلال الأطفال في أي أنشطة تنتهك حقوقهم أو تعرضهم للخطر، بما يشمل حظر تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، وتجريم استغلال الأطفال في الأعمال الخطرة أو القسرية أو في التسول المنظم أو في المواد الإباحية، إلى جانب تجريم الاتجار بالأطفال صراحة[19].
أما من حيث العقوبات، فقد شدد القانون على تجريم أي فعل يهدف إلى بيع أو شراء أو استغلال الأطفال، مع فرض عقوبات بالسجن على مرتكبيها، وفقًا لنوع الجريمة وجسامة الضرر الواقع على الطفل.

5. قانون العمل لسنة 1997

يحظر هذا القانون السخرة والعمل القسري، وهما من الأشكال الشائعة للاتجار بالبشر، وينص على أن لكل عامل الحق في أجر عادل وظروف عمل إنسانية، ويمنع استخدام الأطفال دون السن القانونية في أي أعمال ضارة أو قسرية، ويترتب على مخالفة هذه الأحكام عقوبات إدارية ومالية، إضافة إلى إمكانية الملاحقة الجنائية إذا اقترن الفعل بعناصر الإكراه والاستغلال، ورغم ذلك، فإن القانون لا يتناول صراحة العمل القسري في سياق الاتجار بالبشر، مما يستدعي إدخال تعديلات تشريعية تُعزز التكامل مع قانون الاتجار بالبشر[20].

ثانيًا: الاتفاقيات الدولية ذات الصلة

1. بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار الأشخاص وبخاصة النساء والأطفال لسنة 2000

صادق السودان على البروتوكول الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (إتفاقية بالريمو) ، والذي يُعد الوثيقة المرجعية دوليًا لتعريف الاتجار بالبشر وتجريمه، ألزم البروتوكول الدول بتجريم الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، ونص على ضرورة تبني تدابير وقائية وتوفير الحماية والدعم للضحايا، كما دعا إلى تعزيز التعاون القضائي والأمني عبر الحدود.
وقد قام السودان بإدماج جزء كبير من محتوى البروتوكول في قانون 2014، إلا أن تفعيل بنوده لا يزال يتطلب إصلاحات إجرائية ومؤسسية.

---

[19] قانون الطفل لسنة 2010-المواد (46-45-37)
[20] قانون العمل السوداني لسنة 1997

2. بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو الملحق باتفاقية بالريمو لسنة 2000

يُعد بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو)، والذي تم اعتماده في عام 2000، من الأدوات القانونية الدولية الرئيسة التي تُنظم الجهود الدولية لمكافحة تهريب الأشخاص عبر الحدود. يهدف البروتوكول إلى منع ومكافحة تهريب المهاجرين، وتعزيز التعاون بين الدول، وحماية حقوق المهاجرين الذين يكونون ضحايا للتهريب، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول , ورغم توقيع السودان على اتفاقية باليرمو، إلا أنه لم يُصادق على البروتوكول الخاص بتهريب المهاجرين، ما يُضعف الإطار القانوني الوطني في هذا المجال[21].

3. اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري

تنص هذه الاتفاقية، التي انضم إليها السودان، على حماية الأطفال من جميع أشكال البيع والاختطاف والاتجار، وتوفير الرعاية والتأهيل للضحايا الأطفال، إلى جانب الالتزام بمحاكمة الجناة وإنزال العقوبات المناسبة بهم[22].

4. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW

رغم التحفظات التي أبدتها الحكومة السودانية، إلا أن انضمام السودان إلى هذه الاتفاقية يُحتم عليه العمل على حماية النساء من كافة أشكال العنف والاستغلال، بما في ذلك الاتجار لأغراض جنسية أو زواج بالإكراه.

5. اتفاقيات منظمة العمل الدولية (رقم 29 و105)

تحظر الاتفاقية رقم 29 العمل القسري أو الإجباري، وتلزم الدول باتخاذ تدابير صارمة لمكافحته[23] , وتلزم الاتفاقية رقم 105 بإلغاء العمل القسري كعقوبة أو وسيلة تمييز أو قمع سياسي[24] , وبموجب مصادقة السودان على هاتين الاتفاقيتين، يُفترض إدراج مضامينهما في القوانين الوطنية وإنشاء آليات للرصد والتحقيق

---

[21] بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو الملحق باتفاقية بالريمو لسنة 2000
[22] اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة لسنة 2010
[23] اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29 لسنة 1930
[24] اتفاقية الغاء العمل الجبري رقم 105 لسنة 1957

ثالثًا: الجهود التنظيمية والتشريعية الحديثة

ضمن محاولات الدولة لمواجهة التحديات المتصاعدة، شهدت السنوات الأخيرة بعض الجهود لتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي، منها:
-تعزيز التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وتدريب الجهات الحكومية على مراقبة الحدود، والتعرف على ضحايا الاتجار.
-شراكات مع الاتحاد الأوروبي لمكافحة التهريب والاتجار على طول المسارات الشرقية.
-محاولات لتطوير تشريعات جديدة أو مراجعة قوانين قديمة مثل قانون الهجرة وقانون العمل لتضمين تعريفات دقيقة واتساق أكبر مع الاتفاقيات الدولية.
رغم تعدد القوانين الوطنية ذات الصلة، وانضمام السودان لاتفاقيات دولية مهمة، لا يزال الإطار القانوني لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في حاجة إلى التطوير والتفعيل، فالعقوبات الواردة في التشريعات، وإن كانت في ظاهرها رادعة، إلا أن إنفاذها على أرض الواقع يواجه صعوبات جمة تتعلق بضعف الإمكانات، ونقص التدريب، وغياب التنسيق بين الجهات المختصة، لذا فإن وجود قوانين متقدمة يجب أن يُرافقه وجود إرادة سياسية وتطبيق صارم لضمان الحماية الفعلية للضحايا وتحقيق الردع العام [25].

---

[25] جلسة حوار تفاعلي مركزة أعدها المركز الافريقي مع عدد من الخبراء والمختصين في قضايا الاتجار بالبشر -يونيو 2022

المبحث الثالث: الآليات الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي لجرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان

تشكّل جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين تحديًا كبيرًا في السودان، وهي جرائم تتطلب استجابة متكاملة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية, وعلى الصعيد الوطني، أنشأ السودان اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بموجب قانون مكافحة الاتجار بالبشر لسنة 2014، وهي تضم ممثلين من وزارات العدل والداخلية والخارجية والرعاية الاجتماعية إلى جانب أجهزة الأمن ومنظمات المجتمع المدني، وتضطلع اللجنة بمهمة وضع الاستراتيجيات الوطنية والتنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية ومراجعة القوانين ذات الصلة, ورغم أن هذه اللجنة تبنت خطة عمل وطنية للأعوام 2017–2021، إلا أن تنفيذها واجه صعوبات متعددة أبرزها نقص التمويل والاضطرابات السياسية ، ثم الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 وأثّرت بشكل مباشر على أداء اللجنة وتوقفت أنشطتها في عدة مراحل[26].

إلى جانب اللجنة الوطنية، تُعدّ أجهزة إنفاذ القانون ركيزة أساسية في مكافحة الظاهرة، حيث تضطلع الشرطة الجنائية ووحدات مكافحة الاتجار بالبشر التابعة لها بمسؤولية ضبط الشبكات الإجرامية، إلا أن ضعف التدريب الفني وغياب قاعدة بيانات وطنية، وتفاوت الاستجابة بين الولايات، يضعف فعالية هذه الأجهزة, كما تلعب الإدارة العامة للجوازات والهجرة دورًا في مراقبة الحدود ومتابعة قضايا التهريب، لكنها تواجه تحديات على رأسها ضعف الموارد والتقنيات، وطول الحدود المشتركة مع دول تعاني هي الأخرى من ضعف سيطرتها على أراضيها مثل ليبيا وتشاد, أما النيابة العامة، فقد أنشأت نيابة مختصة بقضايا الاتجار بالبشر في بعض الولايات الحدودية ، إلا أن غياب التدريب النوعي وندرة الخبرات في هذا المجال يقلل من فعالية التحقيقات , وفي النظام القضائي، تعالج قضايا الاتجار بالبشر غالبًا ضمن المحاكم العامة، حيث لا توجد محاكم متخصصة، مما يبطئ وتيرة الفصل في القضايا ويزيد من احتمالات ضياع حقوق الضحايا، كما أن القضاة في كثير من الأحيان يفتقرون إلى الخبرة في التعامل مع هذه الملفات الحساسة، وهو ما يستوجب إدخال مناهج تدريب قضائي متخصصة.

على صعيد المجتمع المدني، تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا مهمًا في تقديم الدعم للضحايا، من خلال الإيواء والدعم النفسي والتمثيل القانوني، فضلاً عن التوعية المجتمعية في مناطق الهشاشة، إلا أن هذه المنظمات كثيرًا ما تواجه تضييقًا في الفضاء المدني[27]، وعدم استقرار تمويلي، ما يحدّ من استدامة أنشطتها, وقد دعم السودان جهوده عبر التعاون مع المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة التي ساهمت في تدريب الشرطة ووكلاء النيابة والقضاة، وساعدت في إنشاء مراكز إيواء في ولايات مثل كسلا والقضارف، كما قدمت مفوضية شؤون اللاجئين دعماً خاصًا لحماية اللاجئين الذين يُعدّون من الفئات الأكثر تعرضًا للاستغلال، بينما ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الإصلاح المؤسسي وتحديث البنية التحتية لبعض الأجهزة العدلية.

---

[26] جلسة حوار تفاعلي مركزة أعدها المركز الافريقي مع عدد من الخبراء والمختصين في قضايا الاتجار بالبشر -يونيو 2025

[27] مقابلة أجراها المركز الإفريقي مع منظمة كيان لتمكين المرأة – ابريل 2025

إقليميًا، يُعد السودان جزءًا من مبادرة القرن الإفريقي أو ما يعرف بـ "عملية الخرطوم" التي انطلقت عام 2014 بالشراكة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر عبر القرن الإفريقي، وقد شارك السودان في عدة ورش تدريبية ضمن هذا الإطار، وساهمت المبادرة في تعزيز نظم البيانات وتبادل الخبرات، لكن التنفيذ ظل متقطعًا بسبب الأزمات السياسية في البلاد, كما يتعاون السودان مع الاتحاد الإفريقي في إطار الآلية الإقليمية للهجرة، وهي منصة توفر تبادل المعلومات والخبرات بين الدول الإفريقية، وتسعى لتعزيز قدرات الدول في رصد وتوثيق الظاهرة, وضمن التعاون الثنائي، وقع السودان اتفاقيات تعاون أمني مع دول مثل إثيوبيا، تشاد، وليبيا لتأمين الحدود ومكافحة الشبكات الإجرامية، وتبادل المطلوبين، إلا أن غياب الإرادة السياسية في بعض الدول، والنزاعات الحدودية، وضعف البنى التحتية، جعل هذه الاتفاقيات محدودة الأثر.

دوليًا، يلعب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دورًا محوريًا في تقديم الدعم الفني للسودان، من خلال إعداد تشريعات وطنية تتماشى مع بروتوكول باليرمو وتدريب أجهزة العدالة، كما ساهم المكتب في تطوير مناهج وطنية للتدريب في مجال الاتجار بالبشر، وتراقب هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مثل لجنة حقوق الطفل والمقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص تطورات الوضع في السودان، وقدمت تقارير وتوصيات تدعو السودان لتعزيز حماية الضحايا وتوفير آليات فعالة للتبليغ والإنفاذ.

على مستوى الاتفاقيات، صادق السودان على عدد من المواثيق الدولية الأساسية، على رأسها بروتوكول باليرمو، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمل الجبري والسخرة، ما يمثل التزامًا قانونيًا على الدولة بمواءمة تشريعاتها الوطنية مع هذه المعايير. وأخيرًا، تلقى السودان دعمًا ثنائيًا من بعض دول الاتحاد الأوروبي، مثل ألمانيا وإيطاليا وهولندا، لتمويل مراكز الإيواء، وتقديم برامج تدريبية، ودعم مبادرات إعادة إدماج الضحايا، لكن استمرار هذا الدعم مرهون باستقرار البلاد وضمان وصول المساعدات.

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه التصدي لظاهرة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان

يمثل التصدي لجرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان تحدياً معقداً متعدد الأبعاد، يتداخل فيه القانوني مع السياسي، والاجتماعي مع الاقتصادي، والمؤسسي مع الإقليمي والدولي، ورغم الجهود المتعددة التي بذلتها الدولة السودانية بالشراكة مع المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية، إلا أن مجموعة من التحديات ما تزال تحول دون الاستجابة الفعالة لهذه الجرائم، مما يفاقم من معاناة الضحايا ويعزز من نشاط الشبكات الإجرامية العابرة للحدود.

- أولى التحديات تتعلق بالبيئة القانونية في السودان، حيث أن الإطار القانوني رغم وجوده إلا أنه لا يزال يعاني من ضعف في التطبيق والفعالية, فقد صدر قانون مكافحة الاتجار بالبشر في العام 2014، وتم تعديله في العام 2021 وهو قانون متقدم نسبياً من حيث النصوص، إلا أن الواقع يشير إلى قلة القضايا التي تصل إلى مراحل متقدمة من المحاكمة أو تؤدي إلى إدانة فعلية, ويعود ذلك إلى عدة أسباب، أبرزها ضعف معرفة وتدريب أفراد الشرطة والنيابة العامة على خصائص هذا النوع من الجرائم، وضعف التنسيق بين الجهات المنفذة، وغياب وحدات متخصصة في العديد من المناطق الريفية والنائية التي تشهد حالات اتجار وتهريب , كما أن التداخل بين قانون الاتجار بالبشر وقوانين أخرى مثل قانون العمل وقانون الجوازات والهجرة يؤدي إلى إرباك في التصنيف القانوني للجريمة مما يفتح المجال للإفلات من العقاب[28].

- في السياق المؤسسي، تبرز مشكلة قصور القدرات البشرية والفنية واللوجستية للمؤسسات المعنية، فعلى الرغم من وجود اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، إلا أن هذه اللجنة تعاني من ضعف في الموارد ونقص في الدعم السياسي الكافي، وضعف التنسيق الفعال بين الوزارات والمنظمات يؤدي إلى ازدواجية المهام وتضارب المسؤوليات, وتفتقر الأجهزة الأمنية والعدلية إلى قاعدة بيانات وطنية متكاملة حول أنماط الجريمة والمتهمين والمشتبه بهم والضحايا، كما لا توجد آلية منتظمة لجمع المعلومات وتحليلها ومشاركتها مع الجهات الأخرى، مما يضعف من قدرة البلاد على الكشف المبكر والاستجابة السريعة[29].

---

[28] جلسة حوار تفاعلي مركزة أعدها المركز الافريقي مع عدد من الخبراء والمختصين في قضايا الاتجار بالبشر –يونيو 2025

[29]مقابة اجراها المركز الافريقي مع وحدة مكافحة العنف ضد المرأة – ابريل 2025

- من الجانب الأمني والسياسي، فقد تسببت الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 في تدهور واسع في بنية الدولة ومؤسساتها، مما أثّر مباشرة على قدرة السودان على إنفاذ القانون، وحماية الضحايا، وملاحقة الجناة، فقد أدى انهيار النظام القضائي وتعطل المحاكم والنيابات في مناطق واسعة من البلاد جراء الحرب إلى تقويض أي جهد لملاحقة الشبكات الإجرامية, كما أن سيطرة جماعات مسلحة على أجزاء من البلاد أو وجود مناطق خارج سيطرة الدولة، سمح للشبكات الإجرامية بالعمل بحرية أكبر مستفيدة من الفراغ الأمني وغياب الرقابة, ويضاف إلى ذلك التحديات السياسية المتمثلة في ضعف الاستقرار السياسي، وتعاقب الحكومات، وانشغال الدولة بالقضايا الأمنية والعسكرية على حساب قضايا حقوق الإنسان، مما يقلل من اهتمام صناع القرار بهذه الجريمة.

- في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فإن السودان يمر بأزمة اقتصادية حادة أثرت على مجمل الحياة الاجتماعية، وفاقمت من هشاشة الفئات الضعيفة، فالفقر والبطالة وانهيار الخدمات الأساسية شكلت بيئة خصبة للاستغلال، ودفع كثير من الشباب نحو الهجرة غير النظامية أو الوقوع فريسة للمهربين، كما أن النزاعات في مناطق واسعة من البلاد , أدت إلى موجات نزوح داخلي واسعة، خلقت مجتمعات مهمشة ومفتقرة للحماية، مما جعلها أهدافاً سهلة لشبكات الاتجار بالبشر, ومن ناحية اجتماعية، فإن ضعف التوعية بحقوق الإنسان، وانتشار الأمية، والنظرة السلبية للضحايا تجعل من عملية التبليغ والبحث عن الإنصاف أمراً نادراً، كما أن بعض المجتمعات لا تعترف أصلاً بوجود هذه الجرائم أو تعتبرها مسائل خاصة أو عائلية.

- أما على المستوى الإقليمي والدولي، فإن السودان يعاني من موقعه الجغرافي الذي يجعله دولة عبور رئيسية بين القرن الإفريقي وشمال إفريقيا وأوروبا، فرغم أن هذا الموقع الجغرافي كان يمكن أن يكون ميزة استراتيجية، إلا أنه أصبح عبئاً في ظل غياب التعاون الإقليمي الفعّال، فالاتفاقيات الثنائية الموقعة مع دول الجوار مثل ليبيا وتشاد وإثيوبيا كثيراً ما تبقى دون تنفيذ بسبب ضعف الإرادة السياسية أو التوترات الحدودية. كما أن السودان يعاني من غياب نظام فعال لتبادل المعلومات الاستخباراتية والملاحقة القضائية العابرة للحدود، ورغم مشاركته في مبادرات مثل عملية الخرطوم، إلا أن آثار هذه المبادرات ظلت محدودة نتيجة التغيرات السياسية في الداخل السوداني وتدهور علاقاته الدولية في فترات معينة.

- إلى جانب ما سبق، يعاني السودان من ضعف التمويل والدعم الفني اللازمين لمكافحة الاتجار بالبشر، سواء من الموازنة العامة للدولة أو من الشركاء الدوليين كما أن البيئة البيروقراطية المعقدة وصعوبة وصول المنظمات الدولية إلى بعض المناطق بسبب النزاع تعرقل تنفيذ المشاريع الإنسانية والتنموية الرامية إلى حماية الفئات المستهدفة، وهنالك تحديات إضافية تتمثل في ضعف آليات التبليغ والشكاوى، أو نظم حماية للمبلغين والشهود، مما يعيق قدرة الضحايا على طلب الحماية أو العدالة[30].

---

[30] جلسة حوار تفاعلي مركزة أعدها المركز الافريقي مع عدد من الخبراء والمختصين في قضايا الاتجار بالبشر –يونيو 2025

- كما أن أحد التحديات الكبرى يتمثل في غياب برامج إعادة التأهيل والإدماج للضحايا، فغالباً ما يُترك الضحايا بعد إخراجهم من دوائر الاتجار دون دعم نفسي أو قانوني أو اجتماعي، مما يجعلهم عرضة للوقوع مجددًا في براثن الجريمة، ولا توجد برامج ممنهجة لإعادة إدماج الأطفال أو النساء الذين تعرضوا للاستغلال، بل إن بعض الضحايا يتم احتجازهم إدارياً كجزء من إجراءات الهجرة، وهو ما يخالف المعايير الدولية التي تشدد على المعاملة الإنسانية وعدم العقاب.

من كل ما ذُكِر يتضح أن التحديات التي تواجه التصدي للاتجار بالبشر في السودان مترابطة ومعقدة، تبدأ من ضعف القوانين وتمر عبر قصور المؤسسات، وتنتهي في هشاشة البنى الاقتصادية والاجتماعية، وتفاقم النزاعات والانقسامات الإقليمية والدولية.

الفصل الثاني

السياق العام للإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان

المبحث الأول: الدور الجغرافي للسودان كممر ومصدر ووجهه

منذ اندلاع النزاع المسلح في منتصف أبريل 2023 بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، تحوّل السودان من دولة ذات دور إقليمي عارض للتهريب والاتجار بالبشر إلى مركز نابض بالصراعات التي أوجدت ممرات واسعة للاتجار بالبشر، مساراً وانطلاقاً ووجهةً, تفرض جغرافيا البلاد امتدادها من ساحل البحر الأحمر الموصِل إلى موانئ بورتسودان وصولاً إلى أعماق الصحراء الكبرى، ما يجعلها حلقة وصل مفتوحة بين دول القرن الإفريقي وشمال إفريقيا وأوروبا، كما أن حدودها مع سبع دول تُوزّع النفوذ والتأثير بين ميليشيات قبلية رسمية أو غير رسمية تسهّل تهريب المهاجرين والسلع اعتماداً على شبكة طرق صحراوية ونقاط حدودية يصعب مراقبتها.

ففي الشرق، تُستخدم حدود ولايتي القضارف وكسلا بشكل يومي لكي تصبح بوابة عبور للمهاجرين القادمين من إثيوبيا وإريتريا، حيث تُجند نساء وأطفال بسرية من مناطق النزاع، ويُنقلون إلى معسكرات عبور قبل دفع أموال مقابل رحلة مستمرة باتجاه شمال السودان أو عبر البحر الأحمر إلى اليمن والمملكة، غالباً ضمن قوارب صغيرة يُشغّلها مهربون محليون, وفي الغرب، تمر قوافل بشرية من دارفور وكردفان عبر صحراء الرمال نحو ليبيا وتشاد، لتصبح شرياناً حيوياً في سلاسل الهجرة السرية نحو أوروبا عبر المتوسط، وهو ما يؤكّده اتفاق "عملية الخُرطوم" المشتركة مع الاتحاد الأوروبي منذ 2014 , البنية التحتية الأمنية المحلية انهارت بفعل الحرب، وتحوّلت نقاط التفتيش إلى نقاط دفع أموال للمرور، وأحياناً تورّطت عناصرها في تهريب المهاجرين على حساب ضحاياهم.

هذا السياق الإقليمي يفسّر لماذا صنّف السودان مراراً كدولة مصدر للضحايا، ففي المناطق التي تعصف بها المواجهات، يحاول السكان إنقاذ أرواحهم من القتل والجوع والفقر، فيقعون فريسة لوعود وهمية بالنجاة أمام الوكلاء المحليين، وهو ما أدّى إلى نزوح قرابة 12.3 مليون شخص بنهاية فبراير 2025، 8.8 مليون منهم داخل البلاد، و3.5 مليون عبر الحدود، نصفهم نساء وأطفال بمعدّل 53% من الأطفال بين النازحين، وبلا أوراق ثبوتية وغالباً تُباع لهم لاستخدام مزوّر في السفر[31].

ويجري استدراج الفتيات والفتيان من المناطق المتضررة مثل الأحياء المحاصرة في الخرطوم أو مخيمات النزوح في دارفور لغرض الاتجار الجنسي أو العمل القسري، أو يُعرضون إلى الزواج القسري والتجنيد الإجباري، وتفيد تقارير الأمم المتحدة عن بيع أطفال في "أسواق العبيد" داخل مناطق سيطرة الدعم السريع في شمال دارفور، بينما يزور بعض الشباب الميليشيات طلباً للانضمام أو العمل مقابل الطعام فتُستخدمهم كجنود.

---

[31] تقرير صادر من المنظمة الدولية للهجرة IOM -2025

والسودان لم يعد وجهةً لمجرد عبور اللاجئين، بل لتحوّل بعض المخيمات إلى بيئات قابلة للاستغلال الداخلي، فعلى الرغم من كون السودان مستضيفاً لأكثر من مليون لاجئ من جنوب السودان وإريتريا وإثيوبيا حتى مارس 2023 ، فإن معسكرات مثل الشجراب وود شريفي في شرق السودان شهدت حالات زواج قسري للأطفال واستغلالًا جنسيًا وعمالة قسرية، وأصبحت طرق تهريب تنطلق من داخلها عبر شبكات محلية إلى ليبيا ومصر وتشاد , يُستغل ضعف الحماية القانونية وقصور الدعم الدولي لإجبار النساء على العمل مقابل الغذاء أو المرور, هذه البيئات يمكن أن تتحوّل إلى ساحات مغلقة للأيديولوجيات المسلحة بدلاً من مهابط أمل[32].

لقد تناغمت عوامل الجغرافيا الواسعة والساحلية والمتعددة الحدود مع فوضى النزاع لتخلق بيئة مثالية لتنامي الاتجار بالبشر, الحدود غير المنضبطة، اقتصادات الحرب القائمة على الابتزاز والفساد، النزوح القسري، التفتت الأسري، فقدان الضمانات القانونية، وشبكات التهريب التي باتت تشبه الشركات العابرة للحدود, وتأتي تقارير منظمة الهجرة الدولية بأن حوالي خمس السودانيين نزحوا داخلياً منذ أبريل 2023 ، لتؤكد أن الأرض أصبحت أرضًا خصبة، ليس فقط للتهريب والإتجار وإنما للانتهاكات الجسدية الصارخة التي وثّقتها الأمم المتحدة في شكل اغتصاب جماعي واستخدام الأطفال كجنود.

[32] جلسة حوار تفاعلي مركزة أعدها المركز الافريقي مع عدد من الخبراء والمختصين في قضايا الاتجار بالبشر –يونيو 2025

المبحث الثاني: أثر النزاع المسلح في السودان على تنامي ظاهرتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

منذ اندلاع النزاع المسلح في السودان في أبريل 2023، بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، شهدت البلاد واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية والأمنية في تاريخها المعاصر، فقد أسفر النزاع عن مئات الآلاف من القتلى والجرحى، ونزوح أكثر من 11 مليون شخص داخل وخارج البلاد، وتفكك النسيج الاجتماعي، وتعميق الفقر وانعدام الأمان، هذا السياق المفزع لم يكن مجرد خلفية قاتمة لتفاقم ظواهر مثل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، بل كان بيئة مثالية ساهمت مباشرة في تسارع وتوسّع وتحوّر هذه الظواهر على نحو غير مسبوق, إذ بات النزاع في السودان يُنتج الضحايا، ويغذي الجريمة المنظمة، ويخلق طلباً على خدمات التهريب، ويوفر موارد بشرية للشبكات المتاجرة بالبشر، ما جعله عنصراً فاعلاً ومباشراً في تنامي الاتجار وتهريب المهاجرين.

لقد أصبح من الممكن الآن ملاحظة أن العلاقة بين النزاع والاتجار بالبشر لم تعد علاقة غير مباشرة أو عرضية، بل علاقة سببية ممنهجة، تتجلى في عدد من الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وتنعكس على كل من الضحايا والجناة في آنٍ واحد، ففي ظل النزاع، تزداد قابلية السكان للاستغلال بسبب انعدام البدائل، وتضعف قدرة الدولة على حماية المواطنين، ويجري استغلال حالة الطوارئ وفوضى الحرب من قبل شبكات تهريب محلية ودولية، لتحويل البشر إلى سلعة في أسواق سوداء تتسع يوماً بعد يوم.

أولاً: النزوح القسري كمحفز مباشر لوقوع ضحايا

من أهم مخرجات النزاع المسلح في السودان هو التهجير القسري الواسع النطاق، والذي ترك ملايين المدنيين دون مأوى أو مصدر دخل أو حماية قانونية، مما جعلهم فريسة سهلة لشبكات الاتجار بالبشر، ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة، فإن أكثر من 11.4 مليون شخص نزحوا داخلياً أو لجأوا إلى خارج السودان حتى يونيو 2025، بينهم أكثر من 4,8 مليون طفل، وتُصنف النساء والأطفال والمسنون كفئات أكثر عرضة للاستغلال، خصوصاً في ظل تفشي الفقر والجوع وفقدان السند المجتمعي أو العائلي.

وقد أظهرت شهادات ميدانية من ولايات الخرطوم، الجزيرة، دارفور، والنيل الأبيض، أن عدداً كبيراً من الأطفال الذين فقدوا ذويهم نتيجة الحرب، يتم استدراجهم من قبل أشخاص يقدمون أنفسهم كوسطاء سفر، ثم يُنقلون إلى مناطق حدودية تمهيداً لتجنيدهم أو بيعهم أو استخدامهم في أعمال مهينة، كما يتم في بعض الحالات تزويج الفتيات القاصرات تحت ضغط الحاجة، في صفقات تُخفي شكلاً من أشكال الاتجار بالبشر تحت غطاء "الزواج الشرعي".

ثانياً: الحرب كمولد للطلب على التهريب

من ناحية أخرى، أدى النزاع إلى ازدهار سوق تهريب المهاجرين كخدمة مطلوبة للهرب من مناطق الحرب، أو للوصول إلى ملاذات آمنة داخل السودان أو خارجه، وتحوّلت هذه الخدمة من كونها نشاطاً إجرامياً هامشياً إلى سوق مزدهرة ومؤسسية، تتنافس فيها شبكات تهريب تمتلك القدرة على تسيير القوافل وتأمين الطرق وتنظيم العمليات عبر الحدود، وقد تم توثيق وجود تسعيرات مختلفة لرحلات التهريب، بحسب المسار والجنس والعمر.
كما ارتفعت معدلات الهجرة غير النظامية بشكل ملحوظ، نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي وانعدام الأمن، مما دفع الآلاف إلى مغادرة البلاد بشكل غير قانوني، وقد أظهرت إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة (IOM) أن السودان بات واحداً من أكبر مصادر المهاجرين غير النظاميين في المنطقة، خاصة بعد اشتداد العمليات القتالية في مناطق واسعة من البلاد.

ثالثاً: استغلال الفوضى لتوسيع الشبكات الإجرامية

وفرت حالة الانفلات الأمني الناتجة عن الحرب غطاءً مثالياً لنمو شبكات الاتجار بالبشر والتهريب، حيث استغلت هذه الشبكات الفراغ الناجم عن غياب الدولة لفرض وجودها في نقاط العبور، ومعسكرات النزوح، وحتى في بعض أحياء المدن الكبرى، وتُشير تقارير من ENACT Africa وGlobal Initiative إلى أن بعض قادة هذه الشبكات كانوا يعملون في تجارة السلاح أو المخدرات أو التعدين غير المشروع، قبل أن يتحولوا إلى العمل في تهريب المهاجرين مستفيدين من ضعف الرقابة والانهيار الأمني.
وتتنوع أنشطة هذه الشبكات ما بين تهريب الأفراد عبر الحدود، وتزوير الوثائق، والاحتجاز مقابل الفدية، وتسهيل الاتجار الجنسي، والاستغلال في العمل القسري، وتجارة الأعضاء في بعض الحالات، وفي كل هذه الأشكال، توفر الحرب بيئة مواتية لهذه الأنشطة، سواء من خلال تواطؤ بعض المجموعات المسلحة، أو من خلال عجز السلطات عن ملاحقة المجرمين

رابعاً: التجنيد القسري والاتجار بالأطفال

واحدة من أكثر الظواهر المروّعة المرتبطة بالنزاع هي تجنيد الأطفال في الأعمال القتالية، والتي تُعد شكلاً من أشكال الاتجار بالبشر وفقاً لبروتوكولات الأمم المتحدة، وقد أشارت تقارير لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة إلى أن طرفي النزاع القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع ارتكبا انتهاكات جسيمة بحق الأطفال، بما في ذلك التجنيد القسري واستخدامهم في المعارك، أو في الأدوار اللوجستية، مثل حفر الخنادق، أو تقديم الإمدادات، أو حتى كجواسيس.
ويجري هذا التجنيد غالباً عبر الترغيب في مقابل المال أو الطعام أو الحماية، في ظل انعدام البدائل أمام الأطفال الذين فقدوا ذويهم أو يعيشون في أوضاع معيشية قاسية[33]، ويؤدي هذا التجنيد إلى آثار نفسية وجسدية كارثية على الأطفال، كما يُشكّل تهديداً للأمن القومي والاجتماعي في المدى الطويل[34].

---

[33] مقابلة اجراها المركز الافريقي مع السيدة عائشة والدة طفل مجند قسرياً – مايو 2025
[34] مقابلة اجراها المركز الافريقي مع الشاهدة نعمة –مايو 2025

خامساً: النزاع كمحفّز للتطبيع مع الاستغلال

في ظل استمرار الحرب، ومع تعمق الأزمة الإنسانية، بدأت بعض أنماط الاستغلال مثل الزواج القسري، والعمل مقابل الغذاء، والتسول المنظّم تتحول إلى ممارسات شبه "مقبولة اجتماعياً" نتيجة للضرورة، أو كوسيلة للبقاء، وهذا التطبيع المجتمعي للاستغلال هو أحد أخطر الآثار غير المباشرة للنزاع، لأنه يجعل من الصعب لاحقاً محاسبة الجناة أو استعادة الحقوق، كما يكرّس ثقافة الإفلات من العقاب[1].

ويتم حالياً – حسب تقارير منظمات المجتمع المدني استغلال آلاف النساء في مناطق النزاع للعمل في منازل أو مصانع أو مزارع بدون أجر أو تحت ظروف استعبادية، وفي بعض الحالات، يُطلب من اللاجئات أو النازحات تقديم "خدمات منزلية" أو "جنسية" مقابل الحصول على الطعام أو الأدوية أو المأوى.

يُظهر هذا التحليل أن النزاع المسلح في السودان لم يكن فقط عاملاً مساعداً في تفشي ظاهرتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، بل كان عنصراً منتجاً لهذه الظواهر ومُهيكلاً لها، فقد أدى النزاع إلى خلق أعداد هائلة من الضحايا المحتملين، وأتاح الفرصة لنشوء شبكات إجرامية منظمة، كما عزّز من الطلب على خدمات التهريب، ورسّخ ثقافة الاستغلال والتطبيع مع الجريمة، وفي ظل غياب تدخل دولي فعّال، واستمرار القتال، فإن هذه الظواهر مرشحة للمزيد من التوسع، ما لم تُعالج جذورها البنيوية والسياسية والإنسانية.

---

[35] مقابة اجراها المركز الافريقي مع وحدة مكافحة العنف ضد المرأة – ابريل 2025

المبحث الثالث: الانهيار المؤسسي وأثره على حماية الضحايا

منذ اندلاع النزاع المسلح في السودان في أبريل 2023، شهدت الدولة انهيارًا مؤسسيًا شاملًا طال كافة أجهزة الحماية والعدالة، ما أدى إلى تفشي ظواهر الجريمة المنظمة، وعلى رأسها الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين, وبخلاف تأثير النزاع المباشر، الذي سبق تفصيله، فإن الانهيار المؤسسي يشكل سببًا جوهريًا في فشل الدولة في حماية الضحايا وردع الجناة, ويتناول هذا المبحث تفصيلًا أثر غياب أو تعطل مؤسسات الدولة، مثل الشرطة، والقضاء، والسجل المدني، ومفوضية اللاجئين، والمنظمات الوطنية، على تصاعد وتيرة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، مع تحليل كيف أتاح هذا الانهيار بيئة الإفلات من العقاب وتحول الضحايا إلى أهداف سهلة.

أدى انهيار أجهزة الشرطة والأمن وتآكل السيطرة الميدانية في كثير من المناطق في السودان إلى حالة من الانفلات الأمني الخطير، فبينما كانت الشرطة السودانية تعاني أصلًا قبل الحرب من ضعف الموارد ونقص الكوادر، فقد خرجت غالبية أقسام الشرطة عن الخدمة مع تصاعد القتال، إما بسبب التدمير المباشر أو استيلاء الميليشيات عليها , ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة، فإن أكثر من 75% من أقسام الشرطة في العاصمة الخرطوم والولايات الكبرى توقفت عن العمل بين أبريل ونوفمبر 2023 , هذا التوقف خلق فراغًا أمنيًا مكّن الجماعات المسلحة من فرض نقاط تفتيش غير رسمية، حيث أصبح المدنيون يُحتجزون مقابل فدية، وتُستغل النساء والفتيات جنسيًا، ويُباع الأطفال لأغراض التهريب، وكل ذلك في ظل غياب الرقابة القانونية والردع, كما سُجلت حالات اختفاء قسري لناشطين ومدنيين في مناطق سيطرة الميليشيات، ما يعكس تغوّل الجماعات المسلحة على مهام الدولة الأمنية، وتحولها إلى أدوات للقمع والاستغلال بدلًا من الحماية.

أما القضاء ومرافق العدالة، فقد تعرضت لهزة عنيفة حيث تم استهداف مقار المحاكم والنيابات في عدد من المدن الكبرى مثل الخرطوم ومدني ونيالا وزالنجي، ما أدى إلى تعليق جلسات المحاكم الجنائية وإغلاق النيابات، وأدى فرار القضاة ووكلاء النيابة من مناطق النزاع إلى توقف شبه تام للمنظومة القضائية، هذا التوقف أصاب القدرة القانونية على تتبع الجناة أو حماية الضحايا بالشلل، خاصة مع غياب نيابات متخصصة فعالة، مما جعل تقديم الشكاوى وتحريك الدعاوى مسألة شبه مستحيلة في كثير من المناطق, وهو ما ساهم في تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب، وتحوّل الضحايا إلى أطراف صامتة، أو مجبرة على التعايش مع الاستغلال.

كما تسبب فقدان الوثائق وتوقف خدمات السجل المدني في عدد من المناطق في حرمان مئات الآلاف من السودانيين من حقوقهم الأساسية، إذ يعتبر السجل المدني حجر الأساس لأي عملية حماية قانونية، خلال النزاع، أدت الهجمات على مراكز السجل المدني في مناطق واسعة من السودان إلى توقف إصدار أو تجديد الوثائق, هذا الوضع نتج عنه فقدان عدد كبير من الأطفال والنساء لبطاقاتهم وشهادات ميلادهم، وهو ما جعلهم غير مرئيين قانونيًا، وبالتالي غير محميين, غياب الهوية القانونية عرقل قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الصحية أو برامج الحماية الإنسانية، وسهّل استغلالهم من قبل شبكات التهريب, كما أدى ذلك إلى انتشار وثائق مزورة تباع بأسعار باهظة في السوق السوداء، لتسهيل السفر غير الشرعي إلى ليبيا ومصر والخليج[36].

---

[36] جلسة حوار تفاعلي مركزة أعدها المركز الافريقي مع عدد من الخبراء والمختصين في قضايا الاتجار بالبشر -يونيو 2025

من ناحية أخرى، فشلت مفوضية اللاجئين والمفوضية القومية للعون الإنساني في مواكبة التدهور الإنساني المتسارع، بسبب ضعف الإمكانيات وانعدام التنسيق مع السلطات المحلية, ومع تجاوز أعداد النازحين العشرة ملايين، تضاعفت الضغوط على المفوضية دون وجود تطوير حقيقي في قدراتها أو استراتيجياتها, فقد آلاف الأطفال والأمهات الحماية، بينما ظلت معسكرات النزوح مكشوفة أمام شبكات الاتجار والتجنيد، دون آليات فعالة للرصد والتدخل كما أدى غياب قاعدة بيانات موحدة للنازحين واللاجئين إلى تغييب الضحايا وصعّب من إمكانية تتبع حالات الاستغلال وتقديم الحماية القانونية لهم.

وتراجع أيضًا دور المنظمات الوطنية والمجتمع المدني، الذي كان يلعب دورًا محوريًا قبل الحرب في تقديم الدعم للضحايا، وتوثيق الانتهاكات، وتوفير الملاذات الآمنة، غير أن اندلاع الحرب أدى إلى انهيار هذه المبادرات، حيث تعرضت مكاتب المنظمات لعمليات سطو ونهب، وتم استهداف العاملين فيها، مما دفع الكثير من المنظمات إلى تعليق أنشطتها أو الانتقال إلى ولايات أكثر أمانًا، وهو ما قلل من التغطية الجغرافية للبرامج والخدمات.

كما أدت القيود المفروضة من السلطات العسكرية والميليشيات إلى منع الوصول إلى بعض المناطق المتأثرة، وحُجبت الموارد الدولية أو أعيد توجيهها لأغراض طارئة، ما جعل قدرة هذه المنظمات على التدخل محدودة. ونتيجة لذلك، أصبح الضحايا يفتقرون إلى خطط حماية فاعلة، وغابت التوعية المجتمعية والبرامج الوقائية التي كانت تحُد سابقًا من تعرض الفئات الهشة للاستغلال.

أحد أخطر مخرجات هذا الانهيار المؤسسي هو ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب، فمنذ اندلاع الحرب، فتفكك منظومة العدالة، وانهيار أجهزة التحقيق، وغياب استقلال القضاء، كلها عوامل خلقت بيئة آمنة للجناة لممارسة جرائمهم دون رادع وساعد في ذلك أيضًا تضارب السيطرة بين الجهات المتحاربة، ففي حين تهيمن قوات الدعم السريع على بعض المناطق، تخضع أخرى للجيش، مما جعل ملاحقة الجناة أمرًا مستحيلًا، خاصة مع انعدام التنسيق المحلي والدولي لجمع الأدلة أو حماية الشهود, وبسبب ذلك، أصبحت الجرائم تقع وتُنسى، والضحايا يُتركون لمصيرهم، خائفين من الانتقام أو العزل المجتمعي.

وفي دارفور الكبرى، إحدى أكثر المناطق تأثرًا بالنزاع والانتهاكات، تعمقت أزمة الحماية بصورة مأساوية, فالصراع العرقي والعنف الممنهج جعلا النساء والأطفال مستهدفين بالاختطاف والاغتصاب والتجنيد، حيث وثقت تقارير منظمة العفو الدولية أكثر من 150 حالة اغتصاب جماعي في مدينة الجنينة وحدها بين يونيو وسبتمبر 2023، دون أن يُفتح فيها تحقيق واحد, وأشارت تقارير الأمم المتحدة إلى وجود شبكات تهريب منظمة تنقل الفتيات من معسكرات النزوح إلى ليبيا بمساعدة عناصر من القوات النظامية وغير النظامية، وهو ما يجسد كيف أن غياب الدولة وانهيار مؤسساتها أدى إلى تحويل الضحايا إلى سلع تُباع وتُشترى.

وعند المقارنة مع تجارب دول أخرى مرت بصراعات مشابهة مثل كولومبيا ولبنان، نجد أن بعض الحكومات رغم الانهيار المؤسسي، سعت إلى إنشاء وحدات متخصصة لحماية الضحايا، ودعمت المجتمعات المحلية لتوثيق الانتهاكات، كما فعلت لبنان حين أصدرت قانونًا خاصًا بالاتجار بالبشر في عام 2011، سمح بملاحقة الجناة حتى خارج النظام القضائي التقليدي، أما في السودان، فإن غياب الإرادة السياسية، وغياب الاعتراف الرسمي بحجم الظاهرة، جعلا من الحماية مجرد شعارات, يُظهر تحليل واقع السودان خلال النزاع أن الانهيار المؤسسي لعب دورًا محوريًا في تمكين جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وغياب حماية الضحايا، فالمؤسسات المعنية بالحماية فقدت فعاليتها، والمجتمع المدني تم عزله وتم ترك الضحايا يواجهون مصيرهم في صمت .

الفصل الثالث:

أنماط واتجاهات الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان في ظل النزاع المسلح الحالي

المبحث الأول: ضحايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان (روايات الضحايا والشهود)

1- الاعتقال والعمل القسري-قصة صابر

في شهر يوليو من عام 2023، ومع تصاعد الاشتباكات والنزاع في الخرطوم، بدأتُ رفقة إخوتي في لجان المقاومة محاولة حماية حيّنا من النهب والسلب الذي أصبح سمة يومية، بعد أن شرعت قوات الدعم السريع في اجتياح الأحياء السكنية لم يكن لدينا سوى الحفر والمتاريس نصد بها ما استطعنا من شرّهم، وقد نجحنا لبعض الوقت في حماية أهلنا.
لكن سرعان ما تغيّر الحال، وتمكنوا من دخول الحي وبدأوا يسألون عن أولئك الذين يتولّون التنظيم ووضع المتاريس، ويبدو أن بعضًا من الناس دلّوهم علينا، وفي ليلة الخامس عشر من يوليو2023، طرقوا باب منزلي، دخلوا عنوة، انهالوا عليّ بالضرب، وأشهروا السلاح في وجهي، لم يكتفوا بذلك، بل هددوا أسرتي، وتحرشوا بزوجتي أمام ناظري، ثم قيّدوني وسحبوني خارج البيت، وأنا موثّق لا أملك حولًا ولا قوة.
جاء بعض الأهالي بعد دقائق، فتركوني وابتعدوا، ولكنهم لم يغادروا قبل أن يتوعدوني " لديك مهلة لتغادر، وإن لم تفعل، سنقتلك " أدركت حينها أن البقاء بات ضربًا من الجنون، فجمعت أولادي وغادرنا إلى "بئر حماد"، حيث أمضينا خمسة أيام، ثم انتقلنا إلى "دار السلام" لثلاثة أيام أخرى، عدت بعدها يومًا واحدًا فقط، ثم قررت الفرار نهائيًا من الخرطوم، متنكرًا في زيّ نسائي، هربًا من ملاحقتهم.
اتجهت نحو مدينة "الرنك" في جنوب السودان، لم تكن الطريق سهلة، بل محفوفة بالمخاطر وهناك أقمت في أحد المعسكرات لستة أشهر، لكن المعسكر ذاته اتضح لاحقًا أنه تحت إدارة غير مباشرة من قوات الدعم السريع، حيث كانوا ينقلون إليه جرحاهم ومصابيهم تحت غطاء "لاجئين"، ومنه إلى جوبا لتلقي العلاج.
في المعسكر، عشنا ذلًا لا يوصف، فقد كان أبناء جنوب السودان ينظرون إلينا باحتقار، والإهانات اليومية لم تنقطع ومع ازدياد الخطر، وتحديدًا في السابع عشر من يناير 2024، وبعد أن وُجهت إليّ تهديدات صريحة بالتصفية، قررت الفرار مجددًا، كنت قد رزقت بمولودة لم يُكمل عمرها الشهر، لكنني لم أجد خيارًا سوى المغادرة، مُتنكرًا مجددًا بزيّ نسائي.
وأثناء طريق الخروج، وقبل أن نبلغ مطار مدينة "الضعين"، أوقفنا مسلّحون يتبعون قوات الدعم السريع أنزلوني من العربة رغم أنني كنت برفقة أسرتي سمحوا لهم بالمرور إلى ليبيا، بينما اقتادوني أنا إلى منطقة تُدعى "بلمباي"، وهناك بدأت رحلة من العذاب استمرت ثلاثة أشهر.
في تلك الفترة، عانيت من كل صنوف الإذلال، تم إجباري قسراً على العمل في تعبئة السلاح وتحضير الذخائر، وتعرضت للتعذيب النفسي والجسدي يوميًا, لم يكن يُقدّم لنا سوى وجبة ضئيلة وكوب ماء لا يروي عطشًا, كانوا يحرصون على أن تظل أجسادنا منهكة، حتى لا نفكر في مقاومة, أحيانًا، كانوا يرمون إلينا ببقايا طعامهم بلا رحمة.
كانوا يجلبون جنودًا من "الضعين" -غالبهم من قبيلتي الرزيقات والمسيرية- ومعهم مقاتلين من الجنوب، وينطلقون في قوافل من خمسين مركبة إلى الخرطوم. وفي إحدى العمليات، خرجت القوة المكلّفة في تمشيط لمحيط مطار الضعين، فاغتنمت اللحظة وهربت.
وجدت سيارة تنقلني إلى المدينة، حيث لجأت إلى بعض المعارف الذين آووني ليوم واحد، أخبرتهم أن أسرتي في ليبيا، ولا بد أن أكون معهم فأنا رب الأسرة.

تحركت إلى "الفاشر"، وكانت الطريق تعج بالحركات المسلحة، كل بُوابة تفتيش كانت معبرًا للابتزاز والإهانة، وكان لزامًا علينا أن ندفع في كل مرة كي يُسمح لنا بالمرور، من هناك، بلغنا "مليط"، ثم قررنا سلوك طريق "الكفرة" الليبية عبر المثلث الحدودي.
ركبنا عربة صغيرة مكتظة، كنا تسعة عشر شخصًا، بالإضافة إلى السائق ومن معه، كانت الرحلة جحيمًا آخر، وعند الوصول إلى الكفرة، لم يكن الوضع أفضل، فالطريق نحو طرابلس محفوف بالمليشيات التي لا ترى فينا سوى مصادر لنهب المال، أو أيادٍ عاملة تُسخّر بالإجبار.
كل بوابة ليبية كانت تمثل كابوسًا، أُجبرنا على تنظيف مقار عسكرية في برد الشتاء القارس وتحت المطر، بلا مقابل، بعض المليشيات كانت تكتفي بإهانتنا، وأخرى تطلب أموالًا ضخمة للمرور، وإن عجزتَ، يتم احتجازك حتى تدفع أو تعمل بالسخرة.
حين وصلت إلى "الزاوية"، اعتقلتني إحدى الجماعات المسلحة، وسُجنت لأسبوع كامل، وصادروا هاتفي، واتصلوا بأهلي مطالبين بألف دينار لإطلاق سراحي، كنا ستة، وحين وصل المبلغ المطلوب، رُصّفنا في سيارة شحن عسكري، وتم وضعنا في صندوق العربة الخلفي (كبَوت) لا يتّسع لأكثر من اثنين، ألقونا في سوقٍ قريب وقالوا: " اذهبوا."
وفي حادثة أخرى، اقتادونا من الحي الذي أسكنه بحجة "العمل"، فاشتغلنا يومين في مقر حكومي دون أن يدفعوا لنا، ثم تكررت الحيلة في موقع آخر قرب البحر، حيث أجبرونا على العمل دون مقابل، وتحت تهديد السلاح.
الآن لي عام كامل تقريبًا في ليبيا، الحياة هنا صعبة، والأمان منعدم، إطلاق الرصاص يحدث لأتفه الأسباب. كسوداني، أعاني من البطالة، وإن وجدت عملًا، فالمشغّل الليبي غالبًا لا يمنحك أجرك، وقد تعرضت شخصيًا للغدر أكثر من مرة.
لكن رغم هذا كله، أحمد الله أنني استطعت أخيرًا أن أجتمع بأسرتي، فأنا في النهاية، رجلٌ يحاول فقط أن يكون أبًا صالحًا، في عالمٍ مزّقته الحرب والحدود والمليشيات[37].

2-شهادة خنساء

روَت لنا خنساء حكاية اعتقال زوجها (أحمد) الطبيب الصيدلي على يد قوات الدعم السريع فقالت:
كانت بداية القصة حين جاءت قوة تتبع لاستخبارات قوات الدعم السريع إلى مكان عمله، لم يكن هناك أمر اعتقال، ولا تهمة واضحة، فقط طلبوا منه أن "يأتي معهم للتحقيق" قاموا بالتحقيق معه ومصادرة هاتفه، بعد نهاية التحقيق، اقتادوه معهم، منذ تلك اللحظة وحتى يوم تحريره في 25 رمضان 2025، لم يتحدث إليه أحد، ولم تُوجه له أي تهمة رسمية.
أخبرنا انه وفي الأيام الأولى من اعتقاله كان يُجبر كل صباح على الخروج برفقة مساعد طبي لتقديم العلاج للمرضى، تحديدًا أثناء فترة تفشي الكوليرا كان الدعم السريع قد اعتقل أطباء بشريين أيضاً، وأجبروهم جميعًا على العمل داخل المعتقلات، دون معدات طبية ، ووسط انعدام شبه تام للأدوية والعلاجات، ورغم ما وصلتنا من معلومات عبر وسطاء إبان فترة اعتقاله عن أنه يعمل في صيدلية "تابعة للسجن"، إلا أنه أكد لنا بعد خروجه أنه لم تكن هناك صيدلية أصلاً، بل مجرد أدوية قليلة ومبعثرة، وكان النقص فادحًا.
قال لي بعد إطلاق سراحه إن المعتقلين كان يتم تجويعهم عمداً، حتى الماء كان يُعطى لهم في عبوات صغيرة تشبه عبوات الصابون، وكانت تلك حصته اليومية من الشرب، ومع ذلك، صام رمضان، رغم سوء حالته الصحية، لا لشيء سوى أنه لم يكن يجد ما يأكله أو يشربه.

---

[37] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الناجي صابر- ابريل 2025

تم نقله خلال فترة الاعتقال إلى خمسة معتقلات مختلفة، دون أي تهمة، ذهبنا إلى مقر قيادة الدعم السريع في المنطقة وسألنا عن سبب اعتقاله، فقالوا: "لدينا معلومات بأنه يتعاون مع الجيش" فأجبناهم بأن الدكتور احمد لم يغادر البيت أو الصيدلية، لكنهم قالوا "لقد كان يهرب أدوية من الصيدلية ويوصلها للجيش، وقد ضبطنا الأدوية المهربة وهي قادمة من تلك الصيدلية".
بدأت رحلتنا المريرة مع الابتزاز المالي قالوا لنا "لدينا مستشار سيحاكم الطبيب، ادفعوا مبلغ معين ونطلق سراحه"، وافقنا، ودفعنا المبلغ، لكنهم عادوا وقالوا: "لكي نرسل الملف للمستشار لابد ان تدفعوا لنا مرة أخرى " وهكذا، دفعنا مرة، ومرتين، وثلاثًا.
بلغت المبالغ التي طالبونا بها ملايين الجنيهات، أربع مليون، ثم ستة، ثم "مبلغ لضباط السجن"، ثم للضابط (M) الذي نفذ الاعتقال، دفعنا له أيضًا، وعدنا بأنه سيطلق سراحه بعد عودته من "مأمورية"، ثم طلب مالاً كي يعود من المأمورية نفسها ومع كل دفعة، كانت هناك دفعة أخرى مطلوبة، ثم أُبلغنا أنه "باعه" للضابط (H) ويجب أن نذهب ونتفاوض معه.
كنا ندور في حلقة مغلقة من الابتزاز والنهب المنظم، بينما زوجي يتنقل بين المعتقلات، مريض، مجهد، خائف، بلا ذنب، ظل الحال هكذا حتى تقدم الجيش داخل الخرطوم وحرر عددًا من المعتقلين، وكان من بينهم زوجي.
عاد إلينا بجسد منهك وروح مثقلة، لم يعد كما كان، تغيرت ملامحه، وانهار صحياً ونفسياً.
نحن، كأسرته، تعرضنا لانتهاك فادح من قبل قوات الدعم السريع، لم نُستنزف فقط ماليًا، بل عاطفيًا ونفسيًا، عشنا الخوف من أن يقتل في أي لحظة، كنا ندفع المال لأننا نخشى عليه من الموت في المعتقل أو تحت التعذيب أو الجوع[38].

3- استعباد وعمالة قسرية - قصة صالح

يقول صالح من أبناء غرب دارفور في يوم 8 نوفمبر 2023، شنت قوات الدعم السريع هجومًا عنيفًا على منطقة أردمتا بمدينة الجنينة في غرب دارفور، عقب انسحاب الفرقة الخامسة مشاة التابعة للجيش من المنطقة، أسفر الهجوم عن مجزرة جماعية قُتل فيها ما بين 800 إلى 1300 شخص، كما فرّ أكثر من 20 ألفًا من السكان إلى تشاد المجاورة طلبًا للأمان.
وسط حالة الفوضى والرعب، اقتحمت قوات الدعم السريع منزلنا، أمرونا بالخروج وأجلسونا على الأرض تحت تهديد السلاح، وكان بعضهم ينهال علينا بالضرب والإهانات، سمعت أحدهم يقول "هؤلاء الكمرد المساليت قتلناهم جميعا، في إشارة إلى استهداف جماعي على أساس عرقي.
تقدم نحوي أحد الجنود وقال: "تعال، لدي عمل أريد منك ان تقوم به، سألته عن طبيعة العمل، فأجاب بأنه يريدني أن أزرع له الفول، وافقت مكرهًا، وركبت في السيارة معهم، ليأخذوني تحت جنح الظلام إلى أحد الأحياء التي يسيطرون عليها.
عندما وصلنا، اعترضت امرأة في المنزل على وجودي، وبدأت تشتكي قائلة "من هؤلاء الأشخاص الذين أحضرتموهم هنا؟"، فقرر نقلي إلى بيت آخر، وقال لهم: "هذا الشخص احضرته هنا ليساعدكم في الزراعة".
بدأت العمل في الزراعة، حيث كُلفت بزراعة الفول في مزرعتين بالتناوب، يومين في كل مزرعة، إذ لم تكن المزارع بعيدة عن الحي، بقيت أعمل لأكثر من عشرين يومًا دون أي أجر أو مقابل، ولم يُعرض عليّ أي اتفاق، بل كان العمل مفروضًا عليّ بالقوة.
بعد أن أنهيت زراعة الفول، قالوا لي إن هناك عملًا آخر في طحن العيش (دق القيش)، كنت أعمل ثلاثة أيام إضافية في كل مزرعة، خلال كل هذه الفترة، لم يكن لدي أي تواصل مع عائلتي، ولم أكن أعلم إن كانوا يعتقدون أنني ميت أم حي، كما لم أكن أعلم شيئًا عنهم.

---

[38] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع السيدة خنساء زوجة الناجي-أحمد -ابريل 2025

كان كل من يصل إلى المكان الذي كنت فيه يحقق معي عن أصلي ومن أين أتيت، وكان يُنظر إليّ بريبة، على أنني "كمرد".
في إحدى المرات، سألت العاملين في نفس المزرعة عن أجرهم، فقالوا إنهم يُدفع لهم 40 ألف جنيه عن كل "مخمس" (وحدة زراعية)، وأنا كنت قد زرعت ثلاثة "مخمس"، فقلت في نفسي: "ليتهم لو أعطوني نصف هذا المبلغ فقط.
طلبت من الشخص الذي جلبني أن أذهب لرؤية أهلي، فكان يرد كل مرة "سأقودك إلى أهلك "، لكنه ظل يماطل لعدة أيام، في النهاية، أخبرته أنني سأذهب وحدي، فوافق على مضض وأوصلني إلى الطريق العام، حيث ركبت ومضيت حتى وصلت إلى منطقة آمنة[39].

4- إختفاء قسري وعمل طبي تحت الإكراه

قدّمت أمل، زوجة الطبيب ياسر، روايتها المؤلمة حول اختفاء زوجها في خضم النزاع المسلح الدائر في السودان، مشيرة إلى أن آخر تواصل جرى بينهما كان في مساء يوم الأحد الموافق 19 نوفمبر 2023، عند الساعة التاسعة مساءً، في تلك المكالمة، أخبرها ياسر بأن قوات الدعم السريع هاجمت منطقة جبل أولياء، وأن الوضع الأمني في محيط المستشفى الذي كان يعمل فيه قد تدهور بشكل خطير.
وبحسب ما روته، فإن ياسر كان المدير الطبي في المستشفى وأصر على أن تخرج الكوادر الطبية والعاملون أولًا لضمان سلامتهم، فبقي ياسر في المستشفى حتى خروج الجميع، ما جعله آخر من تبقى من الطاقم الطبي في ذلك اليوم, في صباح اليوم التالي، الإثنين 20 نوفمبر2023، أعلنت مصادر سيطرة قوات الدعم السريع بالكامل على منطقة جبل أولياء، ومنذ تلك اللحظة، انقطع الاتصال بياسر تمامًا، وبعد مضي شهر على اختفائه، بدأت ترد إلى الأسرة معلومات من عدة مصادر تفيد بأن ياسر قد تم اعتقاله بواسطة قوات الدعم السريع، ونُقل إلى معتقل "الشركة العربية" في معسكر طيبة جنوب الخرطوم، وأفادت المصادر بأنه أُجبر على إجراء عمليات جراحية للجرحى داخل المعتقل، في ظروف احتجاز قاسية ودون موافقة منه أو إشراف طبي مستقل.
وفي يناير 2024، وصلت معلومة جديدة تفيد بتحويله إلى سجن سوبا، حيث أُلحق بوحدة طبية تابعة للسجن وأُجبر على العمل بها أيضًا، لاحقًا، بدأت تصل شهادات من معتقلين سابقين تم الإفراج عنهم، وأكدوا أن الطبيب ياسر يُجبر على تقديم خدمات طبية وإجراء عمليات جراحية وهو تحت القيد، برفقة حراسة دائمة من عناصر قوات الدعم السريع , كما أفاد بعض الشهود أنهم رأوه في مستشفيات داخل ولاية النيل الأبيض وولاية الجزيرة، يُستدعى مؤقتًا لإجراء عمليات ثم يُعاد اقتياده بعد الانتهاء، ما يعكس استغلالًا قسريًا ممنهجًا لمهاراته الطبية , وحتى اليوم، لا تملك أسرته أي وسيلة للتواصل معه، ولا تعرف وضعه الصحي أو مكان وجوده الحالي، ما يجعل قضيته واحدة من أبرز حالات الاختفاء القسري المقترن بالعمل القسري والاستغلال في ظل الحرب[40].

5- إختطاف واستغلال قسري للفتيات -قصة ليلى

رُوِيَت هذه القصة على لسان خالة الضحية السيدة حنان، التي تحدّثت بمرارة عن تفاصيل اختفاء ابنة أختها، الشابة ليلى ذات العشرين عامًا، والتي كانت تعيش في ضاحية الدروشاب شمال مدينة الخرطوم بحري، حين فُجِعت العائلة باختفائها المفاجئ في يوم 29 يونيو 2023.

---

[39] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الناجي –صالح –مايو 2025
[40] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع السيدة أمل زوجة المختفي قسرياً-ياسر -مايو 2025

كانت ليلى في طريقها إلى السوق حين تعرّضت لاعتداء مفاجئ بالقرب من سوق العرب؛ حيث هاجمها مجهولون وضربوها على رأسها عدة مرات إلى أن فقدت وعيها، لم تكن تدرك أنها ستصحو على كابوس لم يخطر لها ببال، إذ وجدت نفسها في منزل مغلق تحيط به الأسوار من كل جانب، وبرفقتها تسع عشرة فتاة، جميعهن في عمر يقارب عمرها، تائهات بين الصدمة والخوف.
لم يمضِ وقتٌ طويل حتى اتضح لهنّ أن الخاطفين كانوا عناصر من قوات الدعم السريع، لم يكن الهدف من اختطافهنّ القتل، بل الاستغلال، فُرِض عليهنّ العمل القسري، حيث جرى توزيعهنّ لأداء مهام مختلفة، بعضهن طُلب منهنّ الطهي والتنظيف، وأخريات كُلّفن بالعناية بالجرحى والمصابين كممرضات، دون أي تدريب أو رحمة، بل تحت التهديد والضرب.
روت ليلى لاحقًا إنهنّ عانين من سوء المعاملة بشكل ممنهج, كان الطعام شحيحًا، وفي كثير من الأحيان لم يجدن حتى الماء الصالح للشرب، وكان من يُبدي امتعاضًا أو تعبًا يُواجه بالتهديد أو الضرب, وفي محاولة يائسة للنجاة، قررت ليلى أن تهرب برفقة فتاة أخرى ذات مساء، مستغلتين انشغال الخاطفين، لكن لم تكتمل خطوات الهروب؛ إذ أُلقي القبض عليهما من قِبل عناصر تتبع لقوات الدعم السريع , لم يكن العقاب بسيطًا، بل تعرضتا للضرب الوحشي والحرمان من الطعام والماء لمدة ثلاثة أيام كاملة، وتحت قسوة العقوبة تضاعفت الرقابة وتشددت الحراسة.
استمر هذا الوضع المؤلم لأسابيع، إلى أن جاءت اللحظة التي بدت وكأنها نافذة نجاة وسط الجحيم، انشغل عدد كبير من عناصر الدعم السريع في المعارك والنهب المنظم في محيط العاصمة، فتراخت قبضة الحراسة، في تلك اللحظات، تمكّنت بعض الفتيات ومنهنّ ليلى من الهرب بعد تخطيط دقيق وصبر طويل.
اليوم، لا تزال ليلى تعاني من آثار التجربة، صدمة نفسية، وخوف مزمن، وتوجس دائم من الغرباء، أما خالتها، فتقول بحزن: "ابنتنا لم تعد كما كانت، لكنها على الأقل بيننا حيّة ونحن الآن نبحث عن العدالة[41].

6- شهادة سناء – ناجية من الاحتجاز التعسفي والعمل القسري ومحاولة الاستغلال الجنسي

تروي سناء وهي شابة عشرينية أنه في يوم 31 يناير 2025، وأنا داخل عمارة توجد بها شبكة اتصالات بالقرب من منزلنا في حي بُري، بمدينة الخرطوم، عندما دوّى صوت رصاص كثيف ملأ المكان بالرعب، اقتحم أفراد من قوات الدعم السريع العمارة، وهم ملثمون يرتدون أزياءً مدنية، زاعمين بأني ارفع إحداثيات للجيش، فجأة، ظهر أخي وحاول الدفاع عني، فأطلقوا عليه رصاصتين أصابته فسقط على الأرض، مضرّجًا بدمائه, في تلك اللحظة، قلت لهم بكل جرأة "لن اذهب معكم واقتلوني ان شئتم" فأجابني أحدهم مهددًا: عليك ان تذهبي معنا او نقتلكهنا استسلمت مرغمة، كي لا تزداد المأساة، وغادرت معهم.
تم اقتيادي إلى ما يعرف بالارتكاز وهو نقطة احتجاز ميدانية، حيث احتجزوني مع سيدتين أخريين داخل غرفة مظلمة، محكمة الإغلاق، حتى الهواء مُنع من الدخول، كانت الساعات تمرّ ببطء، أصوات صراخ وتعذيب لرجال ونساء تأتي من الخارج، ونحن نتمتم بالدعاء، على أمل أن يُكتب لنا الخلاص، بعد ساعات طويلة، دخل أحدهم يحمل ماءً وابريق وسجادة صلاة، ثم غادر المكان، بعدها بوقت، اقتادني أحدهم إلى غرفة أخرى، حيث جلس على سرير ووجه سلاحه نحوي، أخبرني بأن مظهري يوحي له بأنني بريئة، وأنه على استعداد لمساعدتي على الخروج، شرط الزواج منه ومرافقته إلى الغرب، رفضت، واخبرته ان لدي خطيب ينتظرني، فأخذ يُلح عليّ بالترهيب تارة، وبعرض المال تارةً أخرى، وحين اقترب، تشهدت على روحي وأنا على يقين بأن الموت أقرب إلى من الخضوع له، فجأة، سُمِع صوت أقدام تقترب، فتوقف عن محاولته، وخرج من الغرفة،

[41] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الشاهدة حنان – ابريل2025

فأعادوني إلى مكان اعتقالي الأول.
استمر الوضع على هذا الحال لعدة أيام، ثم نُقلت إلى معتقل الرياض، حيث أخبرني أحد الضباط ببرود بأنني لن أغادر المكان، مرت أسبوعان وأنا على حالتي، دون تحقيق، محاطة بالسجينات من مختلف الأعمار، كانت ظروف الاحتجاز شديدة القسوة , كنا نعاني من الجوع والبرد والإهمال الصحي , وتعرضنا بشكل منتظم للشتائم والضرب لكن الأسوأ أننا أُجبِرنا على القيام بأعمال شاقة داخل المعتقل إذ كنا نرغم على طهي الطعام للجنود وغسل ملابسهم وكل ذلك تحت تهديد السلاح والضرب كان أحدهم يقف فوق رؤوسنا يصرخ ويشهر سلاحه إن تباطأنا او اعترضنا وكنا ملك لهم لا نملك من امرنا شيئاً , كنا نعامل كخادمات او سبايا وكانوا يفرضون علينا تلك الاعمال تحت طائلة العنف في مشهد يجسد الاستعباد والاذلال في ابشع صوره.
منتصف شهر فبراير، اهتزت الأرض بانفجار مروّع أصاب عمارةً مجاورة، فأحاط بنا الخوف من كل جهة، وتضرعنا لله بأعلى أصواتنا، ونحن على يقين بأن الموت على مقربة منّا، وفي السابع عشر من الشهر نفسه، اقتادونا على عجل من معتقل الرياض، معصوبي الأعين، على متن سيارة مكتظّة بالسلاح، والكلاب، والعديد من الجنود إلى جهة مجهولة، وبعد رحلة طويلة، توقفت السيارة، لنجد أنفسنا داخل موقع اعتقال جديد، كان معتقل الاحتياطي المركزي.
ثم، وفي يوم 26 رمضان، وبينما كانت أصوات القصف والمدافع تتعالى، أمرونا بالصعود في حافلة ركاب وفي منتصف الطريق أمرونا بالترجّل من الحافلة، والهرب على مسؤوليتنا الشخصية عبرت برفقة عدة معتقلات، جسر جبل أولياء تحت قصف كثيف من المسيرات والمدافع، نحتمي بالدعاء، ونسير على وقع الخطر، على أمل الوصول إلى بر الأمان، وبعد يومين من السير على الأقدام، وصلنا أخيرًا إلى منطقة صالحة بأمدرمان، حيث تنفست الصعداء وحمدت الله على نعمة الحياة والحرية[42].

7- استرقاق جنسي وحمل قسري - قصة سارة

قبل اندلاع الحرب بعام واحد، فقدت سارة ذات الاثنين وعشرين عامًا والدها، وفي خضم النزاع، تدهورت صحة والدتها التي كانت تعاني من فشل كلوي، ولم يكن بالإمكان حينها الحصول على أي علاج بسبب الانهيار الكامل للنظام الصحي، فرحلت عن الحياة وهي لم تكمل الحداد على والدها بعد, قالت سارة "في أحد أيام يونيو 2023، جاء أربعة مسلحين من قوات الدعم السريع إلى منزلنا, كان ارتكازهم قريبًا من الحي، وكانوا يفتشون البيوت بحثًا عن المنازل الخالية، والنساء الوحيدات, سألوني إن كان هناك رجال في المنزل, لم أجب أول الأمر، ثم همست "أنا وحدي " غادروا، لكن قلبي لم يطمئن.
وفي ذات الليلة، تسلّلوا إلى منزلي، كنت مستلقية في غرفتي، فاختبأت تحت السرير حين سمعت وقع أقدامهم، لم يكن الاختباء مجديًا، وجدوني كان اثنان منهم ممن اقتحموا منزلي في النهار اغتصبوني تحت تهديد السلاح، وبعدهما، دخل الاثنان الآخران وكرروا الجريمة ذاتها.
لعدة أيام، مكث الأربعة في المنزل، تناوبوا على اغتصابي بصورة متكررة، أذلّوني، وحاصروني، لم أذق طعامًا، واكتفيت برشفات من ماء، ولا سبيل للهروب، ولا أمل في النجاة. كنت محبوسة في جحيم لا يشبه أي شيء عرفته من قبل.
بعد عدة أيام، تلقوا اتصالًا عسكريًا، وخرجوا على عجل، وما إن غادروا، حتى فررتُ إلى منزل أحد الجيران، لم أستطع شرح ما حدث، اكتفيت بطلب مرافقتهم في رحيلهم إلى منطقة أكثر أمنًا، ثم انتقلت مع صديقة إلى شرق السودان، بحثًا عن مكان لا تطاله يد الحرب.
بعد شهور، بدأت تظهر عليّ أعراض صحية مقلقة، ذهبت إلى مركز صحي، وتلقيت الخبر الذي كنت أهابه كنتُ حاملاً، لم أجد من يسمعني، حتى صديقتي تخلت عني بات وجودي عبئًا، حتى على مراكز الإيواء، التي رفضت

[42] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الناجية -سناء-مايو 2025

استقبالي لأني "حامل"!
تائهة في مدينة لا أعرفها، طريدة من الجميع، وجدت مأواي أخيرًا في منظمة نسوية رحبت بي كإنسانة قبل أن تنظر إلى ظروفي، احتضنوني، قدموا لي الدعم النفسي والطبي، ورافقوني حتى وضعت طفلي.
اليوم، أعيش في حالة دائمة من القلق، لا أستطيع العودة إلى بيتي في الخرطوم، لأنه ما يزال غير آمن، ولأن المجتمع هناك لن يرحمني، ولن يرحم طفلي، في نظرهم، أنا "وصمة"، وأنا، لا زلت ضحية لجريمة لم أخترها، ولم أتسبب فيها[43].

8- اغتصاب واستغلال مالي داخل معسكر للاجئين

هيلين لاجئة اريترية تبلغ من العمر 29 عاماً كانت تقيم في أحد البيوت الآمنة داخل معسكر الشجراب بولاية كسلا في انتظار تلقي العلاج النفسي بعد ان تعرضت لانتهاك جنسي جسيم , تقول هيلين " بعد اندلاع النزاع المسلح في الخرطوم وفقداني لوالدي , انتقلت للعيش في المعسكر وكنت أقيم مع شقيقاتي وأخي الأصغر الذي لا يزال طفلًا، ذات ليلة، تسلل أحد أفراد القوات النظامية الموجودة داخل معسكر الشجراب بولاية كسلا إلى منزلنا وقفز من السور، مستغلًا ضعف المنزل وغياب الحماية، قام باغتصابي تحت التهديد، رغم محاولتي الاستغاثة حضر الجيران على صراخي، ورأوه بأعينهم، لكن لأن الجاني كان يتبع لقوة أمنية داخل المعسكر، لم يتمكن أحد من التدخل.
قدّمت بلاغًا في قسم شرطة المعسكر، إلا أن البلاغ لم يؤدِ إلى أي إجراء، وظل الجاني حرًا بلا محاسبة، حاولت لملمة شتات حياتي، فتزوجت من لاجئ إريتري يقيم معنا في المعسكر ذاته، لكن الزواج لم يستمر، فطلقني بعد فترة وجيزة , بعد الطلاق، حاول استرجاعي، لكنني رفضت لم يتقبل الرفض، فاقتحم منزلي ذات يوم واعتدى عليّ جنسيًا مرة أخرى، مما أدى إلى حملي بطفل , تدخلت لجنة المعسكر بعد الحادثة، وتم الضغط عليّ للعودة إليه بعد أن وضعت الطفل، رغم حالتي النفسية السيئة, لاحقًا، حصلت على فرصة لإعادة التوطين في كندا برفقة طفلي، وبدأت إجراءات السفر، من مقابلات وفحوصات طبية ومتابعة من قبل مفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة (C)
وعندما اقترب موعد السفر، وبلغنا مرحلة إصدار تصاريح الطيران، جاءني مسؤول عن التصاريح في منظمة (C) – يُدعى حامد وقال لي: "لديك طفل من رجل سوداني، ولا يمكنك السفر به " أوضحت له أن والد الطفل لاجئ إريتري ومعروف لديهم، وقدمت لهم بطاقة لجوئه وبطاقته الإريترية.
رغم ذلك، أخبروني بوجوب إحالة القضية إلى المحكمة لإثبات نسب الطفل، وأنه بذلك سيفوت موعد الرحلة ثم قال لي: " يمكنني حل الأمر بمبلغ 2 مليون جنيه وعليك دفع مبلغ مليون ونصف أخرى لتسريع الإجراءات " تحت الضغط النفسي وبكائي المستمر، وافق في النهاية على ان أدفع له مبلغ 750 ألف جنيه سوداني، كحل وسط.
قمت بالاستدانة من أحد أقربائي في معسكر ود شريفي، الذي أرسل المبلغ عبر تحويل إلكتروني عبر تطبيق "بنكك" إلى حامد بتاريخ 23 أبريل 2025، وبعد ساعات قليلة من تأكيد التحويل، تم إصدار تصريح السفر، وتمكنت هيلين من السفر إلى كندا لتظل قصتها شاهدة على تداخل الانتهاك الجنسي والاستغلال المالي في بيئات اللجوء، حتى من داخل المؤسسات التي يفترض بها أن توفر الحماية والدعم للناجيات[44].

[43] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الناجية –سارة –مايو 2025
[44] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الناجية –هيلين-يونيو 2025

9- التجنيد القسري للأطفال - رواية عائشة

عائشة سيدة من محلية عديلة، بولاية شرق دارفور حدثتنا عن قصة غياب ابنها بكثيرٍ من الألم فقالت: أبلغ من العمر 35 عامًا، أعيش في محلية عديلة بولاية شرق دارفور، قبل اندلاع الحرب، كنا نعيش حياة بسيطة، ولكنها مستقرة, كان أطفالي يذهبون إلى المدرسة بانتظام، وقد تلقوا الرعاية الصحية الأولية, كانوا يلعبون في الحي بعد العودة من المدرسة، يركضون وراء كرة القدم ويضحكون كما يفعل كل الأطفال في عمرهم, لم نكن نملك الكثير، لكننا كنا نعيش بسلام ,إلى أن جاءت الحرب, كل شيء تبدل, المدارس أُغلقت، والمراكز الصحية تعطلت، وانتشرت المليشيات في الطرقات, بدأت ألاحظ أن الأطفال في حيّنا يختفون، واحدًا تلو الآخر, كانوا يُجنَّدون من قبل جماعات مسلحة تنشط في المنطقة، بينهم "قوات الدعم السريع"، وميليشيات تابعة لها , ابني أبو بكر هو ابني الأكبر، لم يكن قد تجاوز الثانية عشرة من عمره حين أخذوه, كانوا يستهدفون الأطفال تحديدًا، لأنهم أضعف، وأسهل في السيطرة عليهم, كانوا يقدمون لهم وعوداً بالمال، والطعام، وحتى بالسلاح, يقولون لهم إنهم سيكونون "رجالاً"، وإن القتال "بطولة", أذكر جيدًا أن ابني عاد في يوم من الأيام بعد غياب دام أسبوعين, لم يكن كما عرفته من قبل, كان عدوانيًا، صامتًا، يحمل في عينيه نظرات غريبة, ثم اختفى مرة أخرى، ولم أره بعدها, لا أعلم أين هو الآن, لا أعرف إن كان حيًّا أو ميتًا، إن كان يقاتل، أو يبكي في مكان لا يعرفه أحد.
ما حدث لابني ليس حالة فردية، كثير من أطفال منطقتنا تم تجنيدهم بهذه الطريقة، فقدنا جيلاً بأكمله، هذا ليس فقط تدميرًا لأسرٍ وأمهات، بل تحطيم لمجتمع بأكمله[45].

10- تجنيد ممنهج ومحو للطفولة - شهادة نعمة

شكت نعمة وهي سيدة في الخمسين من العمر تعيش بولاية شرق دارفور من غياب الأطفال وتحدثت عن ظاهرة تجنيدهم بمرارة، لتقول: "قبل أن تجتاح الحرب بلادنا، كنا نعيش حياة شاقة لكنها مستقرة بما يكفي لنرعى أبناءنا، لم تكن المدارس جيدة، فالبنية التحتية كانت ضعيفة، لكن أطفالنا كانوا يجدون في العلم بصيص أمل, وكانت الرعاية الصحية شحيحة، ننتظر الأيام الطويلة لزيارة الطبيب أو جرعة الدواء ومع ذلك، كنا نحافظ على تماسكنا كمجتمع، نحتفل بمناسباتنا، نجتمع في ليالي الأعراس، ونتبادل الحكايات كما اعتدنا منذ القدم , أما الأطفال، فقد كانوا يعيشون طفولتهم بألعابهم التقليدية وضحكاتهم البريئة, لكن الحرب جاءت كريحٍ عاتية، قلبت كل شيء, بدأ الأطفال يختفون, في البداية، كنا نظن أنهم نزحوا مع أسرهم إلى مناطق أكثر أمنًا، ثم بدأت تتوالى الأخبار المؤلمة بأنه قد تم تجنيدهم, هناك أكثر من مئة طفل من مجتمعنا تم أخذهم، بعضهم لم يتجاوز العاشرة من عمره.
كانت المليشيات تستغل فقر الأسر، وجهل الأطفال، كانوا يأتون بوعود براقة "ستحصل على مال، وستأكل جيدًا، وستكون بطلاً يحمل السلاح" الأطفال وقد أنهكتهم الحياة، لم يعرفوا أن تلك الوعود ما هي إلا فخ قاتل.
رأيت أطفالاً يعودون بعد التجنيد، وقد تبدلت ملامحهم، أصبحوا عدوانيين، يصرخون في وجوه أمهاتهم، يلوذون بالصمت لساعات طويلة، وكأنهم يحملون في صدورهم أعوامًا من الألم، لم يعودوا أولئك الصغار الذين كنا نعرفهم، وكأن الحرب التهمت أرواحهم وتركَت لنا أجسادًا خاوية.

ما يحدث هنا ليس فقط تدميرًا لطفولة أبنائنا، بل هو تمزيق للنسيج الاجتماعي الذي كان يجمعنا، الحرب لم تكتفِ بأن حرمتنا من الأمن، بل سرقت منّا أطفالنا، ومزّقت قلوب الأمهات[46].

---

[45] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع السيدة عائشة والدة الطفل المجند قسرياً أ بو بكر -مايو 2025
[46] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الشاهدة نعمة -مايو 2025

11- مشاهدات مباشرة للاستغلال وبيع الأطفال والتجنيد والاختطاف مقابل الفدية – شهادة الطبيبة راوية

عن مشاهداتها حول الأوضاع في ولاية الخرطوم خلال الفترة بين فبراير وأبريل 2024، وخلال تنقلاتها الميدانية، تقول الطبيبة راوية وهي ناشطة ومدافعة عن حقوق الإنسان:
"شاهدت بعيني عمليات بيع للأطفال كانت تُجرى في سوق (مايو – سوق 6) في وضح النهار، وأمام المارة، الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 إلى 12 عام كانوا يُنقلون في شاحنات يقودها أفراد يرتدون زي قوات الدعم السريع، ويتم إنزالهم في السوق، في البداية، كان يُباع الطفل الذكر مقابل 4000 جنيه سوداني، والأنثى مقابل 3000 جنيه، قبل أن تنخفض الأسعار لاحقًا إلى 2000 للذكر و1000 للأنثى، بعض الأطفال كانت ترافقهم أسرهم، التي تحت ضغط الحاجة أو الطمع أو الجهل كانت تبيعهم مباشرة لمن يعرض "رعايتهم".
من بين المشاهد المؤلمة، أنني رأيت من بين الحمولة صناديق بلاستيكية عليها شعار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، يبدو أنها نهبت من أحد المخازن التابعة له، مما يؤكد أن مصدر العمليات منطقة منهوبة بالكامل.

كان البيع يتم لأغراض غير إنسانية، منها ما تأكدتُ منه عبر تصريحات لأفراد من الدعم السريع بأن بعض الأطفال يُؤخذون إلى الخطوط الأمامية كجنود، وآخرين لأغراض جنسية، وفي منطقة جبل أولياء جنوب الخرطوم، كنت شاهدة على تجنيد قسري واسع النطاق للأطفال في صفوف قوات الدعم السريع، في تلك المنطقة، انتشرت 12 نقطة ارتكاز عسكري تابعة للدعم السريع، وكنت ألاحظ وجود عدد كبير من الأطفال في الزي العسكري، في منطقة نوباتيا وحدها، وُجدت 3 إرتكازات يضم كل واحد منها أطفالًا. من نوباتيا حتى شارع " الكلاكلة صنقعت" كان يوجد ارتكازان ومن صنقعت حتى حديقة الكلاكلات، توجد ثلاثة ارتكازات أخرى، ومن حديقة الكلاكلة حتى جبل أولياء، ارتكازان إضافيان كما أن الدراجات النارية المستخدمة في التمشيط كانت في كل واحدة منها على الأقل طفل إلى جانب عنصرين آخرين، وجميعهم مسلحون.
كما علمت من مصادر محلية أن ثلاث مجموعات رئيسية هي الرزيقات، المسيرية، والبني هلبة – تضم عناصر أطفال أحد القادة واسمه "مدخور" وهو تابع لقبيلة البني هلبة كانت كل قواته من الأطفال، وأصغر من رأيته بعيني كان عمره ثماني سنوات فقط، وكانت مدرسة القبة في المنطقة تُستخدم كمعتقل وارتكاز عسكري، وكان أكثر من 50% من عناصرها من الأطفال المجندين قسرًا."
وعن شهادتها حول الاختطاف مقابل الفدية تروي:

> **تم اختطاف زميلي عمر، وهو من عائلة معروفة في الخرطوم، وطُلب من عائلته مبلغ 13 مليون جنيه سوداني كفدية للإفراج عنه وبالفعل، تم دفع الفدية لعناصر من الدعم السريع، وأُطلق سراحه , كما تم اختطاف زميلتي المتطوعة في إحدى المبادرات الإنسانية بجبل أولياء حيث تم احتجازها من قبل قوات الدعم السريع، وتم ابتزاز أسرتها ماديًا إذ طُلِبَ منهم سداد مبلغ 3 مليون جنيه مقابل الإفراج عنها ووجهوا لهم تهديدات ببيعها في دولة ليبيا إن لم يدفعوا لهم مبلغ الفدية , وتؤكد راوية في شهادتها تعرض جميع هؤلاء الضحايا خلال الاحتجاز إلى التعذيب الجسدي والنفسي، والضرب المبرّح، وكانت تجاربهم مليئة بالمعاناة والابتزاز**[47].

[47] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الشاهدة الطبيبة راوية – مايو 2025

12 - زواج قسري تحت تهديد السلاح – قصة الطفلة هند

في إحدى قرى ولاية الجزيرة، كانت "هند" فتاةً في الخامسة عشرة من عمرها، تعيش حياة بسيطة مع أسرتها في كنف والدها "هاشم"، وهو مزارع معروف في المنطقة بكرمه وحرصه على أسرته، لكن منذ اجتياح قوات الدعم السريع للمنطقة في أواخر عام 2023، تبدل كل شيء. يروي "هاشم" ما حدث فيقول:
"كانوا مسلحين دخلوا القرية وأقاموا ارتكازاً داخل القرية في البداية كنا نظن أنهم مجرد عابرين، لكن سرعان ما بدأ الرعب، جنود يفتشون البيوت، يتحرشون بالفتيات، يفرضون سطوتهم ثم جاء ذلك الجندي، أحد قادة المجموعة، وطلب يد بنتي للزواج قلنا له إنها صغيرة، قاصر، لكن لم يكن في حديثه طلب بل أمر.
أُجبرت "هند" على الزواج والذي كان في حقيقته شكلًا من أشكال الاتجار بالبشر القائم على الاستغلال الجنسي القسري في سياق النزاع المسلح، يضيف "هاشم "لم أكن أملك خيارًا، كان رفضي يعني الموت لي ولأبنائي الآخرين وبنتي، كنت أرى الخوف في عينيها، لكني لا أملك حمايتها، يحملون سلاحاً ونحن عزل لا حول لنا ولا قوة " وتحت تهديد السلاح، تم تزويج الطفلة، وبدأت حياتها كضحية حية لنظام استعباد غير معلن، في ظل غياب القانون وانهيار المؤسسات العدلية في ولاية الجزيرة.
تمكنت الأسرة لاحقًا من الهرب إلى منطقة أكثر أمنًا، ولا تزال "هند" تخضع لرعاية نفسية بسبب الصدمة التي تعرضت لها[48].

[48] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع والد الطفلة هند-مايو 2025

المبحث ثانيا : تهريب المهاجرين (روايات الضحايا والشهود)

1- تعذيب وعمل قسري وابتزاز- قصة المحامي خالد

كان المحامي والناشط خالد يقيم بمدينة أم درمان – الثورة منذ العام 2008 ومع اندلاع النزاع المسلح في السودان في ابريل 2023، حاول الصمود لعام كامل وسط تصاعد الانتهاكات، إلا أن صفته المهنية كمحامٍ يعمل في منظمة حقوقية جعلته عرضة للاستهداف المتكرر من جهات أمنية نظامية وفق ما ذكر، حيث تعرض لمضايقات عدة في مكتبه ومنزله.

يقول خالد نتيجةً لهذا التهديد المباشر، قررت الفرار مع أسرتي إلى مصر عبر الطريق البري، بصحبة أحد جيراني الذي يعمل ضابط في الجيش والذي أوصلنا أولًا إلى مدينة الدبة، ومنها إلى مدينة دنقلا, غير أن الأمور انقلبت رأسًا على عقب عندما أوقفتني الأجهزة الأمنية هناك، وتم استجوابي لثلاث ساعات، وجرى تصويري ورفع الصور في مجموعات تابعة لهم، في انتهاك واضح لخصوصيتي وسلامتي , وبسبب ازدياد المخاطر على معبر أرقين، غيّرنا وجهتنا وقررنا التوجه إلى ليبيا عبر "طريق التهريب"، قمنا باستقلال حافلة إلى منطقة "الخناق"، ثم انتقلنا عبر سيارات تهريب (لاندكروزر) تنقل ما يقارب 30شخصًا بطريقة مهينة، دون اعتبار للإنسانية أو السلامة، حتى وصلنا إلى المثلث الحدودي بين السودان وليبيا.

في نقطة التفتيش هناك، وعند تقديمي لأوراقي الثبوتية، اتُهمت بانتمائي لحركات دارفورية مسلحة، ووُصفت بأنني "غرابي"، رغم أني محامٍ مدني لا علاقة لي بأي نشاط سياسي، أوقفتني الاستخبارات العسكرية، وأُودعت في غرفة صغيرة مكتظة بأكثر من 67 معتقلاً.

في الليلة الأولى، تم إخراجي إلى ساحة مفتوحة، حيث تعرضت للضرب المبرح والتعذيب الجسدي والنفسي من قبل 6 عناصر، وانهالوا على بالسباب العرقي والتمييز المهين، وهددوني بالإبادة قائلين إن "الغرابة سبب نكسة السودان ويجب أن يُبادوا"، كما تم عزلي عن زوجتي وأطفالي الذين اعتُقلوا معي، ومُنِعت من أي تواصل معهم، ما زاد من معاناتي النفسية.

خلال ستة أيام من الاحتجاز، أُجبِرت على العمل القسري في البناء ونقل الحجارة وتنظيف المرافق وحتى ملابس الضباط، وهو ما يُعد استغلالًا واضحًا للعمل تحت الإكراه في ظروف مهينة وقاسية، بعد وساطة من أحد أبناء منطقتنا تاجر معروف في المثلث تم الإفراج عني، على أن يتم تحويل قضيتي إلى دنقلا.

بعد الإفراج، بقينا لثلاثة أيام إلى أن استلمت جواز سفري وهاتفي، ثم اتفقت مع أحد المهربين للهروب ليلاً من المثلث إلى جبل العوينات الحدودي، خوفًا من إعادة اعتقالي، قضيت مع أسرتي يومين في الجبال، قبل أن يُسلمنا المهربون إلى جهة ليبية، وأثناء رحلتنا عبر الصحراء، لاحقتنا قوات "الهجرة غير الشرعية" الليبية، وتم القبض على إحدى السيارات، بينما تمكنت سيارات أخرى من الفرار.

وبعد ثلاثة أيام شاقة من التنقل في الصحراء والسير على الأقدام لمسافات طويلة، وصلنا إلى أطراف مدينة الكفرة، حيث لجأنا إلى إحدى المزارع المهجورة قضينا هناك عدة أيام للعلاج من آثار التعذيب، حيث كنت أعاني من آلام شديدة في الظهر ومكثت 15 يومًا مستلقيًا على بطني، أتلقى المساعدة من ممرض سوداني تطوع لعلاجي، ومكثت 20 يومًا في الكفرة.

لم تكن الرحلة قد انتهت بعد فقد واصلنا تحركنا عبر طريق التهريب من أجدابيا إلى طرابلس، حيث اضطررنا لدفع مبالغ مالية في كل نقطة تفتيش أو عبور، لتجنب الحبس أو التعرض للضرب أو إجباري على العمل القسري من جديد[49].

---

[49] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الناجي-خالد-ابريل 2025

2- الاعتداء الجنسي - رواية هناء

روت شقيقة الضحية هناء أنه وبعد استعار وطأة النزاع المسلح في الخرطوم، لم يعد هنالك من خيار سوى الفرار برفقة شقيقتها ووالدهما، حيث قرروا التوجه إلى أقرب بلد آمن واختاروا وجهتهم الى مصر عبر طرق التهريب، حيث لا أوراق ولا نظام، فقط سماسرة يبيعون النجاة بأثمان باهظة.
ركبت في الجزء الخلفي من شاحنة صغيرة (بوكس)، فيما جلست شقيقتها ووالدهما في المقعد الأمامي، كانت ترتجف من الخوف، لا من وعورة الطريق، بل من نظرات الرجال الغرباء الذين كانوا يرافقون المُهرِّب في منتصف الطريق، امتدت الأيادي إليها، وتحرشت بها دون رحمة، انتُهكت خصوصيتها، وطُعنت كرامتها في وضح الوحشة، وحين حاولت الاحتماء بصمتها، زادت الأذية، حتى إنها روت لاحقًا لشقيقتها أن أحدهم تبوّل عليها، جسدها لم يعد لها، وإرادتها تآكلت شيئًا فشيئًا.
وصلوا إلى القاهرة بعد رحلة مريرة، واستقرّوا مؤقتًا في منطقة الفسطاط، لكن القاهرة لم تكن مدينة النجاة بالنسبة لها، بل كانت المحطة الأخيرة في مسيرة الألم، كانت مضطربة، لا تتوقف عن تنظيف جسدها وملابسها، رفضت لمس أي من أغراضها القديمة، كأنت تغتسل مرارًا وكأنها تحاول محو شيء لا يُمحى.
بعد أسبوع واحد فقط من وصولهم، صعدت إلى الطابق الحادي عشر، ونظرت إلى الفراغ الطويل الممتد أمامها، ربما أرادت أن تحلق بعيدًا، أو أن تستعيد سيطرتها على جسدها المنتهك، وصلت في تلك اللحظة إلى نقطة القرار بأن تنهي حياتها التي لوثتها المعاناة والانتهاكات وامتهان الكرامة، قفزت من ذلك الارتفاع باحثةً عن البعد عن عالمٍ لا يعرف سوى القسوة.
فارقت الحياة في ذلك اليوم في يناير 2024، حاملة معها شهادة حية على ما يتعرض له النازحون والنازحات من انتهاكات مروّعة في طرق الهروب غير النظامية، حيث يتحول الجسد إلى ساحة للاعتداء، والروح إلى هدف سهل للكسر[50].

3- رحلة نزوح واستغلال في ليبيا - قصة سامي

يخبرنا سامي 32 عاماً عن تجربته القاسية في مواجهة الاتجار بالبشر فيقول:
في عام 2023، ومع اشتداد سعير الحرب في العاصمة الخرطوم، لم يكن أمامي من خيار سوى أن أبحث عن وسيلة للبقاء. عملت في سوق ليبيا أبيع الملابس على الأرصفة، علّني أتمكن من إعالة أسرتي وسط الدمار والخراب لكن حتى في هذا الهامش الضيق من الرزق، لم أسلم من بطش المليشيات المسلحة كانت عناصر من قوات الدعم السريع تجوب السوق كأسياد حرب، ينهبون البضائع، يلوّحون بأسلحتهم، ويغرسون الخوف في قلوبنا. كم مرة اقتربوا من بسطتي، يشترون دون دفع، أو يأمرونني بالصعود إلى عرباتهم بذريعة تسوية الحساب، ثم يأمرونني بالنزول فجأة، ملوحين بالسلاح إن اعترضت.
هذا الواقع البائس كان من أوائل ما زرع في داخلي فكرة الرحيل، لا هجرة من أجل حياة أفضل، بل فرار من وطن ضاق بي حدّ الموت، كانت الوجهة: ليبيا، عبر الصحراء الكبرى، بدأت رحلتي من غرب السودان مروراً بالخناق والمثلث وجبل عوينات، حتى وصلت الكفرة طوال الطريق، لم يكن هناك ما يربطنا بالمهربين سوى الخوف كل نقطة عبور كانت تحكمها مزاجية من بيده السلاح، تتغير الأسعار، تُنتهك الاتفاقات، ومن لا يدفع يُترك في عرض الصحراء.
أُنهكت مالياً ونفسياً، حتى ظننت أن الكفرة هي النجاة، وما كان الظن إلا سراباً، بعد سبعة أيام من دخولي إلى ليبيا، بعت هاتف زوجتي وخاتم زواجنا، فقط لنتمكن من التوجه إلى أجدابيا, وصلناها في أول أيام رمضان 2024، وظللنا فيها قرابة 18 يوماً دون أن نعثر على عمل، لم أكن أبحث عن الرفاه، فقط عما يسد الرمق ويوفر سقفاً آمناً.

---

[50] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع شقيقة الضحية هناء - مايو 2025

انتقلنا بعدها إلى طرابلس، اتفقت مع أحد السائقين على مبلغ معين، دفعته مسبقاً لكن في منتصف الطريق، أوقف السيارة وقال إن المبلغ يغطي ترحيل شخص واحد فقط أنا أو زوجتي، وقفت مذهولاً في الصحراء، أحاول استيعاب الفخ الذي سقطنا فيه، لكن أحد الركاب، وكان شاهدًا على الموقف، تبرع مشكورًا بما تبقى من الأجرة، وصلنا طرابلس دون أن نملك شيئًا سوى الأمل المرهق.
لم نجد مأوى، ولا صديقاً نلوذ به بحثت عن عمل طويلاً، بلا جدوى، وفي أحد الأيام، ساعدت امرأة غريبة أثناء الطريق، وبتوفيق من الله، كانت تلك المرأة سببًا في حصولنا على سكن متواضع لكن ذلك السكن ما لبث أن تحوّل إلى كابوس جديد، تنتشر فيه عصابات الاتجار بالبشر، يختطفون النساء والأطفال جهارًا نهارًا، ذات يوم، خرجت أبحث عن عمل، وكانت زوجتي وحدها بالمنزل سمعت طرقات عنيفة على الباب والنوافذ، ورجال مسلحون يحيطون بالبيت، اتصلت بي زوجتي، لكن هاتفي كان بعيدًا، ثم قامت بالاتصال بخالتي القريبة، وجاءت مسرعة. وعندما رأوها، فرّوا بعرباتهم، نجونا تلك الليلة، لكن الرعب لم يغادرنا بعدها.
لم أبلغ الشرطة، لأن الشرطة نفسها تخضع لابتزاز العصابات، بل قد تُلفّق لي التهم وتطردني بتهمة عدم حيازة أوراق قانونية، قررت الانتقال إلى منطقة أخرى، رغم غلاء الإيجار، فقط لأحفظ كرامة زوجتي.
كنت أخرج كل يوم أبحث عن عمل، كل ما وجدته هو العمل في الساحات مع عشرات من المهاجرين، نعمل في الحفر أو البناء أو التنظيف، ونتعرض للاستغلال يومياً يتفقون معنا على أجر، ثم يرفضون الدفع أو يمنحوننا جزءاً زهيداً، ومن يعترض يتم تهديده أو ضربه، مررت بمواقف كثيرة من هذا النوع ولم أقاوم فقط لأبقى على قيد الحياة.
سجّلنا في مفوضية شؤون اللاجئين، وقمنا بإرسال طلبات استغاثة وطرق أبواب الحماية، لم يصلنا رد، نحن هنا الآن، نحمل أوجاع الحرب والنزوح والاستغلال، ننتظر ضوءً صغيرًا في آخر هذا النفق المظلم، تركنا وطنًا يحترق، لنقع في شباك تجّار البشر والمليشيات العابرة للحدود، كل ما نرجوه هو حياة كريمة آمنة، لا أكثر[51].

4- ابتزاز ومخاطر على طريق التهريب - رحلة ندى

أفادت ندى البالغة من العمر ستة وعشرين عاماً أنه وبتاريخ الخامس والعشرين من سبتمبر 2024 أثناء عبورها وأسرتها الطريق من الخناق بالولاية الشمالية حتى مدينة الكفرة الليبية تعرضوا لصور من الاستغلال والابتزاز بدأت رحلة النزوح الطويلة من مدينة أم درمان في مايو 2023، بعدما أصبحت الحياة فيها ضربًا من الخيال تحت وابل القذائف والرصاص، لجأنا بدايةً إلى مدينة ود مدني بولاية الجزيرة ، ثم إلى بورتسودان في ديسمبر من ذات العام، قبل أن أعود بمفردي إلى مدينة سنجة باحثةً عن عمل أُسهم به في إعالة أسرتي, لكن الحرب لحقت بي إلى هناك أيضًا، فعدت أدراجي إلى بورتسودان حيث تقيم عائلتي.
في تلك اللحظات من العجز والحيرة، لم يكن أمامنا سوى خيار لم نكن نجرؤ على التفكير فيه سابقًا وهو الهجرة إلى ليبيا، كانت هناك صديقة قديمة لوالدتي تقيم في ليبيا، تحاول دائمًا إقناعنا بالمجيء، وكنا نرفض في كل مرة، لكننا استسلمنا لقرار السفر في سبتمبر 2024، لم يكن حينها يؤرقنا شيء سوى أن نجد مأوى يحفظ أرواحنا، حتى وإن كان ذلك المأوى الآمن بين الحدود.
بدأت رحلتنا من الخناق، باتجاه مدينة الكفرة الليبية، عبر طريق التهريب، أخي الأصغر كان يعاني من الملاريا، ووالدي يُعاني من فشل كلوي، ولهذا اتفقنا مع المهرب أن يُقلّنا مباشرة إلى الكفرة دون المرور بالمثلث الحدودي، حفاظًا على حياة الوالدين، خاصة أن المثلث سيطيل الرحلة ويزيد المشقة.
لكن ما إن بدأنا السير حتى انقلبت الشروط، المهرب غيّر رأيه وأجبرنا على التوجه نحو المثلث، وهناك احتجزنا لمدة ثلاثة أيام، ثم أبلغنا بضرورة دفع مبلغ إضافي ليكمل الرحلة بنا إلى الكفرة، رغم أننا كنا قد دفعنا مقدمًا، لم يكن أمامنا خيار، فدفعنا مضطرين.

[51] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الناجي -سامي - مايو 2025

في الطريق، تعطلت السيارة وسط الصحراء، ونفد ما معنا من الماء، وواجهنا حرّ النهار وصقيع الليل، وظللنا عالقين حتى اليوم التالي، حين وصلت عربات أخرى نقلتنا إلى مدينة الكفرة.
لكن الوصول لم يكن نهاية المعاناة حيث تم نقلنا إلى مزرعة مهجورة، تفتقر لأي مقومات إنسانية، بقينا هناك شهرًا كاملًا ننتظر إجراءات الحصر التي تؤهلنا للحصول على بطاقة الإقامة المؤقتة، في تلك الأثناء، اشتد المرض على أخي، فأخذه أحد الليبيين إلى بيته واعتنى به، وكان يعيده إلينا يوميًا لنطمئن عليه.
بعد صدور بطاقات الحصر، أوصلت أسرتي إلى بنغازي، ثم قررت العودة إلى السودان عبر السفارة السودانية، لأبحث عن عمل أستطيع من خلاله أن أُعيل أسرتي في ليبيا، بعدما استنفدت الرحلة كل ما كنا نملك من مال وصبر[52].

5- رحلة مهينة واستغلال متعدد المستويات – حكاية وليد

يروي وليد البالغ من العمر 30 عاما حكايته ليقول لم يكن يدور في خلدي أن تبدأ رحلتي من مدينة النهود، حاضرة ولاية غرب كردفان، وتتحول إلى تجربة مريرة يصعب نسيانها، خرجت هارباً من الحرب، أبحث عن مأمن وعن لقمة عيش، فوجدت نفسي ضحية لشبكة واسعة من المهربين ومراكز النفوذ المسلحة التي تتاجر بالبشر علناً وتنهش أحلامهم.
كانت الرحلة إلى الكفرة الليبية محفوفة بالخطر منذ لحظاتها الأولى، صعدت في عربة تُعرف محلياً بـ "التندرة"، وهي أشبه بعربة بوكس لكن أكبر حجماً ومصممة للسير في الصحراء، حُشرنا داخلها أكثر من أربعين شخصاً، ثمانية على المقعد الخلفي، والبقية صُفّوا في الصندوق الخلفي صفاً، يُربط الذين في الأطراف بحبال كما تُربط البهائم، حتى لا يسقطوا أثناء السير.
بدأت رحلتنا من النهود مروراً بعدة ارتكازات عسكرية تابعة للجيش السوداني، عند كل نقطة، كان يُطلب من السائق دفع مبلغ مالي حتى يسمح لنا بالمرور، في أحد الارتكازات، تعمدوا إذلالنا وهددونا بالزج في الزنازين، واتهمونا بالرغبة في الانضمام لقوات الدعم السريع، أكدنا لهم أننا لا نبتغي سوى الوصول إلى ليبيا بحثاً عن الرزق، فتركوا سبيلنا مؤقتاً.
لكنّ المواجهة الأخطر كانت عند ارتكازٍ يتبع لقوات الدعم السريع، حيث أُمرنا جميعاً بالنزول، وطُلب منا إبراز الهوية وفتح الهواتف المحمولة، أخضعونا لتفتيش دقيق ومهين خضع الشباب القادمين من مناطق بعينها لتهم مباشرة: "أنتم فلنقايات"، "أنتم كيزان"، وآخرون وُصفوا بأنهم تابعون للقوات المشتركة لم يُفرج عنّا إلا بعد دفع مبلغ كبير.
في منطقة أم بياضة، تعطّلت عربتنا، وكان السبب كما قيل "الحمولة الزائدة" طُلب منا سائق العربة المُهرِب أن نواصل المسير سيراً على الأقدام حتى بئر هور، قطعنا ما يقرب من 40 كيلومتراً في صحراء قاسية البرد ليلاً، حتى وصلنا نقطة بها بئر ماء وخيمة دكان تحتوي على بعض السلع الأساسية، مكثنا هناك لثمانية أيام، إلى أن تمكن السائق من إصلاح العربة.
واصلنا المسير حتى المثلث، وهناك بدأت تجربة التحقيق والتنكيل، مررنا بأربع بوابات تعرف بـ "بوابات التغطية"، تديرها القوات المشتركة، في كل واحدة، يُفتّش الجميع ويُدفع مال للمرور، عند بوابة المثلث، طلبوا من كل القادمين من الخرطوم التقدم، رغم أنني كنت قد غادرت الخرطوم إلى النهود منذ اندلاع الحرب نُزعت مني هويتي وجواز السفر، وجُعلت ضمن مجموعة من نحو 25 شخصاً تم احتجازهم واستجوابهم بطرق مهينة.
في المساء، صوّرونا، وحققوا معنا مرة أخرى، كانوا يسألون عن تفاصيل منازلنا في الخرطوم، ويرسلون الصور إلى جهات أمنية للتحرّي، بقيت هناك أياماً في المثلث، نُطرد في الشارع مساءً ونُطلب للعودة في اليوم التالي تحت ذريعة "بانتظار الرد"هناك التقيت شاباً من حينا، لم يتجاوز عمره 19 عاماً، كان محتجزاً منذ شهر كامل،

[52] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الناجية – ندى – ابريل 2025

أجبروه على الاعتراف بالانتماء لقوات الدعم السريع، وسجلوا اسمه ضمن المستنفرين قال لي: "أنا هنا أعمل خادماً لهم "، وطلب إيصال رسالة طمأنة لأهله.
أخيراً، وبعد استرداد جوازاتنا، انطلقت بنا عربة ليبية من المثلث إلى الكفرة، عبرت بنا حدوداً ملغومة بالخوف. في الطريق، اضطررنا إلى تغطية رؤوسنا والامتناع عن الحركة عند مرورنا بارتكاز للجيش الليبي، خشية اكتشاف وجودنا.
وصلت إلى الكفرة مثقلاً بالإنهاك والخوف، لكنني كنت ممتناً لمعارفي هناك الذين استقبلوني، لقد كانت الرحلة مثالاً فاضحاً على استغلال البشر، على يد مهربين وأفراد من الجماعات المسلحة، في ظل غياب الدولة وغياب الحماية، وتحول الإنسان إلى سلعة تُباع وتُشترى في وضح النهار[53].

6- بيع واحتجاز وابتزاز - قصة سالم

في إبريل 2024، قرر سالم البالغ من العمر 39 عامًا مغادرة السودان مع ثلاثة من أصدقائه، أملًا في الوصول إلى أوروبا بحثًا عن حياة آمنة عبر ليبيا، يقول سالم "بدأنا الرحلة عبر التهريب إلى مصر، ومن هناك، اتفقنا مع رجل ادّعى أنه سيساعدنا على الوصول إلى البحر، ثم إلى "الضفة الأخرى".
لم تكن رحلتنا إلى ليبيا صعبة، إذ أقلتنا حافلة صغيرة عبر الصحراء لكن لحظة وصولنا كانت بداية الجحيم, الرجل الذي وثقنا به سلّمنا لرجل آخر، أدركنا لاحقًا أنه "اشترانا". ساقنا الأخير إلى مكان يشبه المخزن المهجور، متسخ، مظلم، مكتظ بالحشرات، ومغلق علينا بإحكام.
كنا أربعة عشر شابًا داخل ذلك القبو الحقير، لم نكن نملك شيئًا، فقد سُحبت منا هواتفنا، وأُجبرنا على تسليم أرقام عائلاتنا، كان يدخل علينا كل يوم، حاملاً صوته العالي وضربه الموجع، يطلب منا الصمت والطاعة، ثم يبدأ في الاتصال بذوينا طالبًا فدية لا تقل عن ألف دولار، مستخدماً التهديد والابتزاز، ومستغلاً حالة الفوضى التي تعيشها البلاد وظروف عائلاتنا المنكوبة بالحرب.
حتى الذين دفع ذووهم الفدية، لم يُفرج عنهم، كان يواصل الاتصال، والمساومة، والتهديد. شعرنا أننا وقعنا في مصيدة لا مخرج منها.
وذات يوم، قررنا كسر هذه الدائرة الجهنمية، خططنا للهروب بصمت، وبدأنا بتنفيذ الهروب فردًا فردًا عبر السقف، حتى نجحنا بالخروج من ذلك الجحيم، ولكن لم نكن نملك شيئاً سوى أرجلنا المنهكة وعزيمتنا المكسورة.
كنا نمشي في الصحراء لساعات طويلة، لا نعلم إلى أين نتجه، كنا تائهين تمامًا حتى لمحنا سيارة تاكسي ليبي توقفت لنا، فتوسلنا إليه، وركبنا في "الصندوق الخلفي للعربة " لولا ذلك الرجل، لما عرفنا إن كنا سنعيش لنروي ما جرى، أوصلنا إلى حي يسكنه سودانيون، وهناك تواصلنا مع أسرنا أخيرًا.
كنت في حالة صحية متدهورة تورمت قدماي، وأصبت بخلل في الأعصاب وقررت أن أعود إلى مصر للعلاج، ثم تابعت رحلتي إلى السودان، وعدت محملاً بالتجربة، وبالمرارة وقررت الانضمام لصفوف القوات المشتركة، والآن أحاول أن أستعيد شيئًا من المعنى للحياة[54].

[54] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الناجي -سالم -ابريل 2025

المبحث الثالث: تحليل أنماط واتجاهات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان في ظل النزاع المسلح الحالي

شهد السودان، منذ اندلاع النزاع المسلح في أبريل 2023، تصاعدًا غير مسبوق في جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وقد تميز هذا التصاعد بتغير في طبيعة الجريمة وأنماطها، وباتت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالواقع الميداني للحرب، وبالانهيار الأمني والاجتماعي والسياسي الذي اجتاح البلاد، هذا المبحث يسعى إلى تحليل أنماط الاتجار بالبشر والتهريب كما ظهرت من خلال روايات الضحايا، واستنادًا إلى إفادات الجهات المختصة والراصدين الميدانيين.

أولًا: أنماط واتجاهات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

من خلال الروايات التي تم توثيقها في المبحث الأول، برزت عدة أنماط متكررة ومتشابكة لجرائم الاتجار بالبشر والتهريب، ويمكن تقسيمها إلى أنماط رئيسية تعكس تطورًا في أساليب الجريمة، كما تعكس أثر الحرب في إعادة تشكيل خارطة الاستغلال البشري في السودان.

- أحد أبرز الأنماط يتمثل في الاستغلال الجنسي للنساء والفتيات داخل مناطق النزاع، او ما يسمى بالعبودية الجنسية (Sexual Exploitation & Sexual Slavery) حيث تتعرض الضحايا من النساء والفتيات للاغتصاب الجماعي المتكرر والذي قد يصل حد الاسترقاق الجنسي[55]، ووفقًا لإفادة مديرة وحدة مكافحة العنف ضد المرأة للمركز الافريقي ، فإن جرائم الاتجار بالبشر أصبحت تُستخدم كإحدى آليات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ،وهو توصيف أقره مجلس الأمن الدولي، يشمل الاغتصاب، الحمل القسري، الإكراه على الإجهاض، الإكراه على البغاء، الزواج القسري، الاسترقاق الجنسي، إلى جانب الاحتجاز والإجبار على العمل المنزلي والخدمي ثم التحول إلى الاستغلال الجنسي الكامل" وقد وثقت الوحدة عددًا من الحالات التي بدأت بإجبار النساء المختطفات على القيام بأعمال مثل الطبخ والغسيل داخل مواقع احتجاز تابعة لقوات الدعم السريع أو لعصابات الاتجار، ثم جرى تحويلهن إلى أدوات للاسترقاق الجنسي، في نمط واضح للجريمة المركبة[56] , كما تشير الإفادات الميدانية للضحايا وعائلاتهم إلى أن النساء والفتيات بين سن 14 إلى 19 عامًا، هن الأكثر عرضة للاستهداف، إلى جانب الأطفال غير المصحوبين ، وأكدت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة أنها رصدت حالات لفتيات تم اختطافهن من الخرطوم، الجزيرة، وسنار واحتُجزن لعدة أشهر في مناطق نائية، حيث تعرضن للاستغلال الجنسي والابتزاز والتهديد بالبيع.
- كما يمثل الزواج القسري أحد أنماط الإتجار بالبشر التي غالباً ما تُغفل رغم طبيعتها الاستغلالية , ويشمل إجبار النساء أو الفتيات على الارتباط القسري بشخص لإضفاء شرعية زائفة على العلاقة الجنسية أو تثبيت السيطرة على الضحية ، وقد شهدت حالات الزواج القسري تزايداً ملحوظاً في السودان في ظل النزاع المستمر منذ أبريل 2023، لا سيما في المناطق التي وقعت تحت سيطرة الميليشيات المسلحة, وبحسب روايات الضحايا وإفادات مختصين وراصدين ميدانيين[57] استطلعهم المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام ، أُجبِرت العديد من الفتيات في مناطق النزاع ومعسكرات النزوح او اللجوء على الزواج مقابل الحماية[58]

---

[1] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الناجية سارة-مايو 2025
[2] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع وحدة مكافحة العنف ضد المرأة – مايو 2025
[3] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع المحامي مهند مصطفى النور ابريل 2025
[4] مقابلة أجراها المركز الافريقي مع والد الناجية هند – 25 مايو 2025

- كما أن الحمل القسري كأحد أشكال الاتجار بالبشر يتقاطع مع أنماط العنف القائم على النوع الاجتماعي، ويظهر كيف تتحول الضحية إلى رهينة داخل شبكة غير مرئية من الإذلال والعنف المؤسسي والاجتماعي[59].
- نمط آخر بارز هو الاحتجاز لأغراض العمل القسري Forced Labour)) وتبين من خلال تحليل الشهادات ان العمل القسري لم يظهر في نمط واحد بل تداخلت أشكاله لتشمل الإكراه على تقديم خدمات طبية , هذه الوقائع تعكس أن الاتجار بالأشخاص قد يمتد إلى فئات مهنية يُستغلون في ظروف الحرب لتقديم خدمات تحت الإكراه[60]، وهو شكل من أشكال العمل القسري الذي يرقى إلى جريمة الاتجار بالبشر وفقًا للتعريفات الدولية, كما برزت اشكال العمل القسري لأغراض خدمية أخرى كالزراعة[61] والبناء والحفر[62] والميكانيكا والسباكة وغيرها من الاعمال ذات الطبيعة الشاقة والتي تعد شكلاً من أشكال الاستعباد المعاصر حيث تستغل الأطراف المسلحة الموارد البشرية في المناطق التي تسيطر عليها دون أي مقابل مادي او ضمان قانوني[63], كما تفيد شهادات النساء والفتيات اللواتي تعرضن للاحتجاز من قبل الميليشيات على اجبارهن على العمل كخادمات داخل المواقع العسكرية وأماكن الاحتجاز[64], هذه الأنماط لا تقل خطورة عن العبودية حيث تعامل النساء كأسيرات دون حماية ويجبرن على خدمة المقاتلين في ظروف غير إنسانية وتعد هذه الأفعال من اخطر أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط بالنزاع.
- في روايات أخرى، برز نمط التهريب عبر الحدود، حيث يتم استدراج الضحايا، خاصة من فئة اللاجئين أو النازحين، إلى سماسرة يعدونهم بالعبور إلى مناطق آمنة، ثم يتم احتجازهم وابتزازهم ماديًا،[65] أو إجبارهم على العمل لسداد "تكاليف التهريب"، وفي بعض الحالات يتم بيعهم لشبكات أخرى عبر الحدود[66]، ما يشكل شكلًا معقدًا من الجريمة المتعددة الأطراف.
- كذلك وردت حالات عن استغلال الأطفال، خاصة القُصر من الفتيات، إما عبر الاختطاف المباشر من البيوت أو مراكز الإيواء، أو عبر إغراء أسرهن بوعود كاذبة للتعليم أو الرعاية، ثم يتم بيعهن أو استغلالهن جنسيًا وتكرر هذا النمط في مناطق النزوح واللجوء، خاصة في الجزيرة وكسلا ودارفور.

ثانيًا: أنماط الجناة وشبكات الجريمة

- تُظهر الشهادات أن الاتجار بالبشر في السودان خلال النزاع لا يتم فقط من قبل عصابات إجرامية معزولة، بل يُمارس أيضًا من قبل عناصر نظامية مسلحة، وعلى رأسها قوات الدعم السريع، التي اتُّهمت مرارًا بتنظيم ارتكازات عسكرية تحتوي على مختطفين ومختطفات يُستخدمون في الاستغلال الجنسي أو العمل القسري[67].

---

[59] مقابلات اجراها المركز الافريقي مع الناجية سارة –واللاجئة الاريترية هيلين – مايو 2025
[60] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الشاهدة خنساء زوجة الصيدلي احمد والشاهدة أمل زوجة الطبيب ياسر – ابريل 2025
[61] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الناجي صالح-مايو 2025
[62] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الناجي خالد
[63] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الناجي صابر –ابريل 2025
[64] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع شاهدة حول واقعة احتجاز واستغلال ابنة شقيقتها ليلى – ابريل 2025
[65] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الناجي ياسر – ابريل 2025
[66] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الناجي سالم – ابريل 2025
[67] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الشاهدة –الطبيبةراوية – يونيو 2025

- وأكدت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة أن بعض الأسواق في مناطق سيطرة الدعم السريع قد تحوّلت إلى مراكز لبيع النساء، رغم صعوبة الوصول إلى شهود عيان مباشر بسبب التهديدات الأمنية التي طالت بعض المتعاونين مع الوحدة، منهم من تعرض لتهديدات جسيمة بعد تسريب إشعارات تحويلات بنكية تثبت دفع فدية أو أثمان بيع[68].
- وأشارت الوحدة كذلك إلى أن بعض عصابات التهريب والاتجار بالبشر تنشط بشكل مستقل، مستغلة حالة الفوضى والانهيار الأمني في السودان. تم توثيق حالة على سبيل المثال لعصابة تم القبض عليها في منطقة البطانة، كانت متورطة في تهريب ضحايا لأغراض الاتجار، مما يؤكد أن ظاهرة الاتجار ليست حكرًا على جماعة مسلحة بعينها، بل هناك تداخل بين جماعات مسلحة، أفراد نظاميين، وشبكات إجرامية منظمة[69].س

ثالثًا: العوامل المحفّزة لانتشار جرائم الاتجار بالبشر في السودان

- أظهرت إفادات الضحايا والمختصين أن تفشي جريمة الاتجار بالبشر في السودان خلال الحرب ارتبط بعدة عوامل متداخلة، أبرزها:
- انهيار مؤسسات الدولة الأمنية والقضائية في مناطق واسعة من البلاد، مما خلق فراغًا استغلته الجماعات المسلحة وشبكات الإجرام المنظم.
- النزوح الجماعي واسع النطاق من الخرطوم ودارفور إلى الولايات الوسطى والشرقية، ووجود مخيمات غير محمية، خلق أرضًا خصبة لاستدراج النساء والأطفال.
- الضائقة الاقتصادية الشديدة، والتي دفعت بعض الأسر الفقيرة إلى التورط في بيع أطفالها أو تسهيل تهريبهم، إما طمعًا في المال أو جهلًا بالعواقب[70].
- البيئة القانونية الضعيفة وعدم القدرة على إنفاذ القانون، خاصة في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، والتي تمارس الانتهاكات بقدر عالٍ من الإفلات من العقاب[71].
- تسليح واسع النطاق وسط المجموعات شبهً النظامية والمليشيات القبلية، التي تمارس العنف وتستخدم الضحايا لأغراض متعددة منها الاستغلال الجنسي، العمل القسري، الابتزاز، التجنيد[72].

---

[68] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع وحدة مكافحة العنف ضد المرأة –مايو 2025
[69] المرجع السابق (14)
[70] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الشاهدة –الطبيبة راوية –يونيو 2025
[71] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع وحدة مكافحة العنف ضد المرأة –مايو 2025
[72] جلسة نقاش مركزة أقامها المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام مع مجموعة من المختصين في قضايا الاتجار بالبشر والتهريب-يونيو2025

رابعًا: السمات الجغرافية والمناطق الأكثر خطورة

تتقاطع الشهادات مع إفادات الرصد الميداني لتحديد مناطق اتسمت بارتفاع معدلات الاتجار بالبشر، ويمكن تصنيفها كالتالي:

1. ولاية الخرطوم

- مثلت المنطقة مركزًا لعمليات الاختطاف والاستغلال داخل المدن، كما في مناطق مايو، جبل أولياء، الكلاكلات، نوباتيا، شارع القلابات، حيث لوحظ وجود ارتكازات عسكرية لقوات الدعم السريع تضم عناصر قُصّر[73].
- أشارت الشاهدة راوية، المدافعة عن حقوق الإنسان، إلى وجود سوق علني لبيع الأطفال في "سوق 6" بمنطقة مايو، يباع فيه الأطفال أحياناً برغبة عائلاتهم.

2. ولاية الجزيرة

- تحوّلت بعض المناطق فيها إلى محطات عبور لضحايا الاتجار والمهربين، وتكررت فيها وقائع اختطاف نساء وفتيات، وأكدت وحدة مكافحة العنف وجود حالات كثيرة لفتيات نُقلن من الخرطوم والجزيرة، تم احتجازهن وبيعهن أو استغلالهن جنسيًا, كما تم توثيق عدد من حالات الزواج القسري لفتيات وقاصرات تحت تهديد السلاح او لأغراض الحماية او باستغلال لحالة فقر الأسر[74].

3. ولايات دارفور

- تم توثيق عمليات نقل للفتيات بين الولايات، بغرض البيع أو الاسترقاق الجنسي، كما تفيد شهادات الراصدين الميدانيين إلى وجود جماعات مسلحة قبلية متورطة في التهريب والاستغلال، خاصة في المناطق التي تخضع لسيطرة قوات الدعم السريع أو حلفائها[75].

4. الولايات الشرقية (كسلا، القضارف، البحر الأحمر)

- تشكّل نقاط عبور رئيسية لعمليات تهريب المهاجرين عبر الحدود إلى ليبيا ومصر، حيث تتكرر عمليات ابتزاز الضحايا وإجبارهم على الدفع أو العمل القسري.
- كما أن قصة "هيلين"، اللاجئة التي اغتصبها أحد أفراد القوة في معسكر الشجراب، تؤكد وجود شبكات تنشط في استغلال النساء داخل معسكرات اللاجئين نفسها، مما يكشف هشاشة الحماية هناك[76].

---

[73] المرجع السابق(16)
[74] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع المحامي مهند مصطفى النور -ابريل 2025
[75] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع وحدة مكافحة العنف ضد المرأة – مايو 2025
[76] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الناجية –هيلين-يونيو2025

5. المثلث الحدودي (السودان - ليبيا - مصر)

- وفقًا لروايات الضحايا التي وثقها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام، فإن المثلث الحدودي يعد أحد أخطر مناطق عبور الضحايا، حيث تنتشر بوابات تفتيش تُدار من قبل قوات مسلحة تمارس الابتزاز، الاحتجاز، والاتهامات الكيدية بحق النازحين، ما يدفع كثيرين لدفع مبالغ مالية أو الخضوع للعمل القسري.

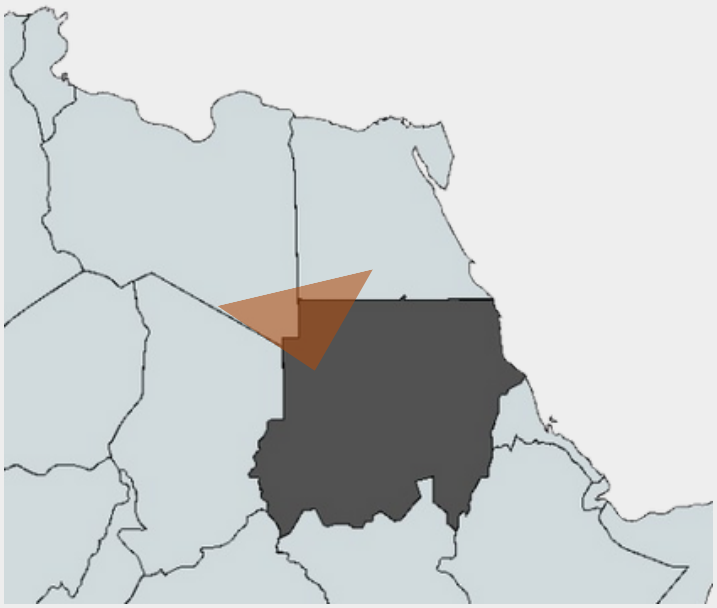

خامسًا: تميزت جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين خلال النزاع السوداني بخصائص جديدة، أظهرتها إفادات الضحايا والمختصين، من أبرزها

- العلنية والجرأة في ارتكاب الجريمة حيث يتم بيع الأطفال أو النساء في الأسواق، دون خوف من الملاحقة، كما ورد في افادة الشاهدة راوية عن عمليات بيع للأطفال في سوق مايو، وافادات شهود عن نشاط أسواق لبيع الفتيات في دارفور.
- كما برز التداخل بين الجريمة المنظمة والعمل المسلح إذ لم تعد الجريمة مقتصرة على المهربين، بل امتدت إلى المجموعات المسلحة في الدولة التي تستغل سلطتها في تنفيذ عمليات الاتجار، إلى جانب الإفلات من العقاب وغياب العدالة إذ لا توجد آلية حقيقية لحماية الضحايا أو ملاحقة الجناة، حتى في حالات التوثيق، كما ذكرت مديرة وحدة مكافحة العنف ضد المرأة ، فإن بعض الشهود الذين قدموا أدلة تم تهديدهم لاحقًا[77], واستخدام العمل القسري الطبي كوسيلة للاستغلال كما حدث في حالة الطبيب ، الذي فُقد في جبل أولياء، ثم تبيّن عبر شهادات معتقلين سابقين أنه محتجز ويُجبر على إجراء عمليات جراحية لصالح الدعم السريع تحت القيد.[78]
- كما ان بروز قنوات دفع غير قانونية داخل بعض المؤسسات كما في قصة "هيلين"، التي اضطرت لدفع رشوة لمسؤول في منظمة C)) للحصول على تصريح السفر بعد تأخير متعمد، يعكس تسرب الفساد داخل الجهات المفترض بها الحماية[79].
- تكشف المعطيات التي تم استعراضها في هذا المبحث والتي استندت إلى شهادات مباشرة من الضحايا، إفادات مختصين، وراصدين ميدانيين عن تحوّل خطير في طبيعة وأبعاد جريمة الاتجار بالبشر في السودان، جعلها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بواقع النزاع المسلح وتداعياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- لقد تجاوزت الجريمة النطاق السري أو المنظم المحدود، وأصبحت تمارس على نحو علني في بعض المناطق، بغطاء من الانفلات الأمني وتواطؤ بعض القوى المسلحة، ما جعل مناطق النزاعخاصة الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريعبيئة خصبة لاستغلال النساء والأطفال عبر مختلف صور الاتجار، من الاسترقاق الجنسي، والعمل القسري، والتجنيد القسري، والابتزاز، وصولًا إلى الاستغلال عبر التبني أو بيع الأعضاء[80].
- كذلك، أظهرت الروايات وافادات المختصين أن الضحايا الرئيسيين هم الفئات الأكثر هشاشة: النساء، الفتيات صغيرات السن والأطفال من أسر نازحة أو فقيرة، والنازحين على طريق النزوح واللجوء ممن يجدون أنفسهم إما ضحايا مباشرة للاستدراج والاستغلال، أو مجبرين على الهرب والتهريب، ما يزيد من احتمالية وقوعهم مجددًا في شِباك الاتجار وتُبرز شهادات الشهود على انتشار أسواق بيع الأطفال والفتيات المختطفات في مناطق النزاع حجم الفجوة في آليات الحماية والردع.
- من جهة الجناة، فإن تحليل الأنماط يشير إلى تنوّع في طبيعة الجهات الفاعلة، ما بين عناصر عسكرية (ضمن قوات الدعم السريع)، وجماعات مسلحة متحالفة مع الجيش السوداني، وشبكات تهريب منظمة تعمل عبر الحدود، إلى جانب بعض الفاعلين داخل منظمات يفترض بها حماية اللاجئين، وهذا يُعقّد من مهمة المساءلة، خاصة في ظل هشاشة الأجهزة القضائية والأمنية في مناطق النزاع.

---

[76] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع وحدة مكافحة العنف ضد المرأة –مايو 2025
[78] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الشاهدة خنساء زوجة الطبيب احمد– ابريل 2025
[79] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الناجية هيلين-يونيو2025
[80] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع وحدة مكافحة العنف ضد المرأة –مايو 2025

- وتُظهر إفادات مختصين أن الجريمة لا تقتصر على العنف الجنسي فحسب، بل تمتد إلى الاسترقاق، الإجبار على الزواج، الحمل القسري، وحتى الإجهاض تحت الإكراه، ما يعني أن أنماط الاتجار بالبشر في السودان خلال الحرب تتقاطع مع أنماط العنف الجنسي المرتبط بالنزاع[81] .
- ضعف التوثيق والتستر المجتمعي، هناك خوف حقيقي لدى الضحايا من الوصمة، خاصة في حالات الاستغلال الجنسي، مما يمنع كثيرين من الإدلاء بشهاداتهم. كما أن المجتمعات المحلية أحيانًا تفضل التستر على الفضيحة، مما يسهم في بقاء الجريمة طي الكتمان، هذا التستر يُغري الجناة بتكرار الجريمة، مستغلين ثقافة الصمت المجتمعي.
- غياب التنسيق بين مقدمي الخدمات كما أفادت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة، فإن الحرب عطّلت خطوط الاتصال بين الجهات التي تقدم الدعم القانوني أو النفسي أو الحماية للضحايا، مما جعل التبليغ عن الحالات وتوثيقها مهمة شبه مستحيلة في بعض المناطق، كذلك فإن الجهود الوطنية ظلت مشتتة وغير قادرة على الوصول إلى ضحايا الاتجار بشكل منظم.
- وعلى مستوى التحوّل الجغرافي، يُمكن القول إن بؤر الجريمة قد تحرّكت من الأطراف الحدودية التقليدية (مثل الشرق والغرب) إلى قلب المدن الكبرى ومراكز النزوح، خاصة في الخرطوم، الجزيرة، ودارفور، وهو ما يفرض إعادة النظر في خارطة التدخل الإنساني والوقائي.

---

[81] المرجع السابق(79)

الخلاصة

إن ظاهرة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من أخطر التهديدات التي تواجه السودان في ظل النزاع المسلح الدائر منذ أبريل 2023، وقد كشف هذا البحث عن أبعاد متعددة لهذه الظاهرة المركّبة التي تنمو في بيئة أمنية هشّة، ووسط فراغ قانوني ومؤسسي عميق، وقد شكل النزاع المستمر نقطة تحول حاسمة في مسار هذه الجرائم، حيث انتقلت من كونها ممارسات متفرقة إلى أن أصبحت جزءًا من ديناميكيات الحرب والهشاشة، مرتبطة بشكل مباشر بانهيار أجهزة الدولة وتفكك النسيج الاجتماعي، مما ولّد أرضًا خصبة لاستغلال البشر بأبشع الصور.

في ضوء التحليل النوعي الذي استند إلى مقابلات مع الضحايا، وشهادات ميدانية، وآراء مختصين، فإن النتائج التي يمكن استخلاصها تؤكد أن السودان أصبح مسرحًا مفتوحًا لجرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، ولم يعد يُنظر إليه فقط كدولة عبور كما كان في السابق، بل تحوّل إلى مصدرٍ للضحايا ووجهة للاستغلال, وتُظهر النتائج بوضوح أن الفئات الأكثر تضررًا تشمل النساء، الأطفال، ذوي الإعاقة، والأسر النازحة، حيث يعيش هؤلاء في ظروف انعدام حماية شبه كامل، ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية، ويُجبرون على اتخاذ قرارات محفوفة بالمخاطر من أجل النجاة.

إن الانهيار المؤسسي الذي طال مؤسسات العدالة وإنفاذ القانون يُعد من أبرز ملامح المشهد السوداني في مناطق النزاع ، وقد مثّل هذا الانهيار بيئة حاضنة لتفشي الجريمة المنظمة, فتوقف الشرطة عن العمل في مناطق واسعة من البلاد، وغياب النيابات والمحاكم، وانتقال السيطرة إلى جماعات مسلحة غير خاضعة للمساءلة، كل ذلك ساهم في إضعاف قدرة الدولة على ملاحقة الجناة وتوفير الحماية للضحايا, وقد انعكس ذلك على قدرة الضحايا أنفسهم على الإبلاغ أو التبليغ عن الجرائم التي تعرضوا لها، خشية من الانتقام أو من اعتبارهم مخالفين للقانون بدلاً من اعتبارهم ضحايا يحتاجون إلى الحماية والدعم.

أحد أبرز ما توصل إليه البحث هو أن الخلط بين مفهومي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين لا يقتصر فقط على الجانب المفاهيمي أو القانوني، بل يمتد إلى الممارسة الميدانية، حيث يتم احتجاز ضحايا الاتجار ضمن فئات المهاجرين غير النظاميين دون تمييز واضح، ويُحرمون من الوصول إلى الدعم النفسي أو الخدمات القانونية، ويُسهم هذا الخلط في إفلات الجناة من العقاب، ويؤدي إلى تجريم الضحايا بدلاً من تمكينهم من استرداد حقوقهم, وهذا ما يُبرز الحاجة إلى إدخال إصلاحات عميقة على منظومة العدالة لتكون قادرة على التمييز بين الظاهرتين، وتقديم الحماية الفعالة وفقًا للمعايير الدولية.

لقد كشف البحث عن فجوات هيكلية في آليات الحماية، ليس فقط على المستوى القانوني، بل أيضًا على المستوى العملي والتنظيمي، فلا توجد وحدات متخصصة كافية داخل الشرطة أو النيابة أو القضاء للتعامل مع هذا النوع من الجرائم، كما تفتقر الدولة إلى قاعدة بيانات موحدة لرصد حالات الاتجار، وتغيب عنها آليات الإحالة والتبليغ، مما يجعل الاستجابة ضعيفة وغير ممنهجة, وقد أظهرت الشهادات أن الضحايا غالبًا ما يواجهون مصيرهم وحدهم، دون أن يكون لديهم منفذ لطلب العدالة أو الحماية، بل قد يُحتجزون أو يُجبرون على الصمت تحت تهديد السلاح أو الوصمة الاجتماعية.

من ناحية أخرى، فإن المجتمع المدني الذي كان يشكل خط الدفاع الأول في حماية الضحايا وتوثيق الانتهاكات، بات يعاني من ضغوط متزايدة، حيث أُجبرت العديد من المنظمات على وقف نشاطها أو الانتقال إلى مناطق أكثر أمنًا، كما واجهت قيودًا قانونية وأمنية حدّت من قدرتها على الوصول إلى المجتمعات المتأثرة، وهذا التراجع في دور المجتمع المدني أضعف شبكة الحماية الاجتماعية، وترك فراغًا استغلته شبكات التهريب والاتجار لبسط نفوذها.

أما على المستوى الإقليمي والدولي، فإن التعاون القائم ما زال محدودًا وغير كافٍ لمواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، رغم وجود مبادرات مثل "عملية الخرطوم" والتزامات السودان بعدد من الاتفاقيات الدولية، وقد بيّن البحث أن غياب الإرادة السياسية، والانقسامات بين الفاعلين الإقليميين، وغياب التنسيق الفعّال، كلها عوامل تُضعف من أثر هذه الشراكات وتجعلها غير قادرة على تقديم حلول مستدامة.

وفي السياق نفسه، فإن النزاع المسلح المستمر لا يمثل فقط خلفية لهذه الجرائم، بل يُشكّل عنصرًا محوريًا في إنتاجها، فالحرب في السودان أصبحت تُغذّي هذه الظواهر وتُعيد إنتاجها باستمرار، عبر موجات النزوح، وتفكك الأسر، وغياب فرص العيش الكريم، مما يدفع الأفراد إلى المخاطرة بكل شيء بحثًا عن الأمان أو الطعام أو المأوى، وقد وثّق البحث العديد من الحالات التي بدأت برغبة في الهروب من العنف، وانتهت بالوقوع في براثن الاتجار أو التهريب، أو كليهما.

إن هذه الخلاصة تؤكد الحاجة الى مقاربة شاملة ومتعددة المستويات لمكافحة هذه الظاهرة، تبدأ بإصلاح المنظومة القانونية وتفعيلها ميدانياً، مروراً ببناء قدرات المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني وانتهاء بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لضمان التنسيق وتبادل المعلومات، ويتطلب هذا الامر إرادة سياسية قوية ومساءلة صارمة للمنتهكين واستماع لأصوات الضحايا وتحويلها الى أداة للتغيير الجماعي والمجتمعي.

التوصيات

انتهى البحث إلى ضرورة اتخاذ الخطوات التالية للتصدي لظاهرتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في السودان:

أولاً: إلى الفاعلين الدوليين وصنّاع السياسات على المستوى الدولي والإقليمي

1. ممارسة الضغوط الدبلوماسية والسياسية على أطراف النزاع لوقف الانتهاكات ضد المدنيين والتي ترقى أحياناً إلى جرائم الاتجار بالبشر.
2. إدراج قضايا الاتجار بالبشر ضمن أولويات ملفات التفاوض والحوار السياسي بشأن السودان.
3. دعم التحقيقات الدولية والمحلية بشأن الانتهاكات المرتبطة بالاتجار بالبشر، خاصة في مناطق النزاع.
4. إنشاء آلية إقليمية لرصد وتتبع أنشطة الاتجار بالبشر في دول القرن الإفريقي وشمال أفريقيا.

ثانيًا :على المستوى الوطني

1. ضرورة مراجعة وتعديل القوانين ذات الصلة لتحديد واضح بين جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وتضمين العقوبات المناسبة وتدابير الحماية.
2. بناء قدرات الكوادر العاملة في الشرطة والنيابة والقضاء فيما يخص فهم طبيعة الجريمة، والتعامل مع الضحايا.
3. تفعيل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية لتأمين الحدود، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتسهيل ملاحقة الشبكات الإجرامية.
4. بناء قاعدة بيانات وطنية لرصد وتتبع أنماط الجريمة والضحايا والمشتبه بهم.
5. إنشاء مراكز إيواء آمنة للضحايا في مناطق النزاع وخارجها، مع ضمان تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني.
6. تطوير برامج لإعادة تأهيل وإدماج الضحايا في المجتمع، مع التركيز على النساء والأطفال.
7. دعم منظمات المجتمع المدني لتقوم بدورها في الحماية وتعزيز وعي المجتمع عبر برامج إعلامية وتوعوية لتفكيك الوصمة الاجتماعية حول الضحايا وتغيير الأعراف الاجتماعية المرتبطة بأشكال الإتجار بالبشر.
8. إدماج موضوعات الاتجار بالبشر والتهريب ضمن المناهج التعليمية وبرامج تدريب العاملين في المجال القانوني والصحي والاجتماعي.
9. إعادة تفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتزويدها بالموارد اللازمة، وضمان استقلالها، ومراجعة خطتها الوطنية لتتوافق مع المستجدات بعد النزاع.
10. ضرورة الاستثمار في بناء القدرات المعرفية لمقدمي الخدمات في الخطوط الامامية باعتبارهم المستجيبين الأوائل لحالات الاتجار بالبشر والتهريب وذلك من خلال برامج تدريب متخصصة تعزز قدرتهم على التعرف على الضحايا وتقديم الدعم المتكامل لهم.